

السياسة الخارجية الأمريكية منذ الحرب

العالمية الثانية من منظور السلعتين

American foreign Policysnce world war II from the two-Good perspective

نهدف في هذا الفصل إلى تطبيق نظرية "السلعتين" على الأنماط العريضة للسياسة الخارجية الأمريكية منذ عام ١٩٤٥ م. ولدينا سبيان رئيسان لذلك. فهدفنا في هذا الكتاب، بالطبع، أن نبين كيف أن هذه النظرية مفيدة بطرق عديدة. ذلك أنها تنبؤنا ببعض الأشياء المثيرة عن العلاقات الدولية عموماً، من قبيل أن أكثر الدول قوة في النظام الدولي ستميل إلى أن تكون الأكثر سعياً إلى التغيير. وتسمح لنا بتحليل قرارات معينة في السياسة الخارجية والتي تجد النظريات العامة الأخرى، مثل النظرية الواقعية، صعوبة في شرحها، على نحو ما سنوضح في الفصل القادم. وهي تقوم بهذه الأشياء بينما توفر فروضاً يمكن تطبيقها بشأن سياسات بعينها مثل المبادرة بإثارة نزاع أو تخصيص المعونات الخارجية. كما توفر أيضاً وجهة نظر فيما يخص العلاقات بين اثنتين أو أكثر من السياسات المختلفة. وفي الفصول اللاحقة سنقوم بتطبيق مضامين هذه النظرية على بعض قرارات السياسة الخارجية الخاصة والتي تبدو غريبة وعلى الاختبارات الإحصائية للعلاقات بين المتغيرات والتي تتوقعها النظرية. وبما أن نظرية السلعتين تحدد آثار متغيرات محددة على أنماط من سلوك السياسة الخارجية، فإن إحدى الطرق التي تكون هذه النظرية مفيدة فيها هي تفسير سلوك بلدان معينة في ظروف متغيرة من منظور علمي ويتسم بالعمومية. ونود أن نبين في هذا الفصل كيف يمكن إنجاز ذلك من خلال النظر إلى سلوك الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بشكل شامل. ونأمل أن نوضح عبر هذا الكتاب أن القيمة العظمى في نظرية السلعتين تكمن في اتساع تطبيقاتها.

ويبدو الهدف الثاني من هذا الفصل جوهرياً. ذلك أن تفسير نظرية "السلعتين" للسياسة الخارجية الأمريكية خلال الخمسين سنة الماضية يختلف بشكل كبير عن نظريات كثيرة أخرى. فالكثير من الدراسات التقليدية في السياسة الخارجية الأمريكية تفيد أن الظروف قد أجبرت الولايات المتحدة على ممارسة دورها كقائد للعالم في سنوات ما بعد

الحرب. وقد توجهت السياسة الخارجية الأمريكية في سياق ذلك الدور بشكل واسع إلى احتواء النفوذ السوفيتي والحفاظ على السلام العالمي، والحفاظ على الأمن لحلفائها. وإذ شغلت هذا الدور متضجراً، لم تلبث أن أصبحت أكثر نشاطاً في الشؤون العالمية مقارنةً بما كانت عليه تقليدياً؛ وذلك بتبنيها سياسةً خارجية ذات طابع عسكري لحماية حلفائها ومصالحها ومن خلال تأسيس منظمات دولية لحفز السلام والأمن في الدول الديمقراطية. وفي الأساس، فإن الفهم التقليدي للسلوك الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية يشدد على التوافق في إطار الثنائية الحزبية في الولايات المتحدة فيما يتصل بالحاجة إلى احتواء الامتداد السوفيتي، وعلى الآثار الانقسامية على الصعيد السياسي بشأن حرب فيتنام، وأخيراً على نقص التضامن العام في السياسة الخارجية الأمريكية طوال الربع الأخير من القرن العشرين. ويؤكد فهم السياسة الخارجية الأمريكية في نصف القرن الماضي في كثيرٍ من جوانبه على تفرد الموقف الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية وتميز النظام السياسي الأمريكي.

وفي المقابل ترى نظرية "السلعتين" أن الولايات المتحدة الأمريكية كدولةٍ تستخدم قوتها التي لا تُبارى في السنوات التي أعقبت الحرب لإحداث تغييراتٍ في النظام الدولي. لقد أوجدت الولايات المتحدة ترتيباتٍ اقتصادية واجتماعية وسياسية في المؤسسات العالمية في بلدان أوروبا الغربية واليابان، مؤسّسةً منظماتٍ دولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والذين كان من شأنهم أن يساعدوا في تطوير قواعد السلوك المرغوب من قبل الولايات المتحدة. وفي السنوات الأولى لفترة ما بعد الحرب كانت قوة الولايات المتحدة هائلة بحيث استطاعت تلقائياً مواصلة هذه السياسات الرامية للتغيير بينما تتبني سياسات أخرى صممت لحماية جوانب الوضع الدولي القائم بما يتفق ورغبتها؛ ويعد التمرکز الدائم للقوات الأمريكية في أوروبا واليابان بالإضافة إلى احتواء النفوذ السوفيتي أبرز الأمثلة على ذلك.

وحسب نظرية "السلعتين" فإن التوافق الحزبي الثنائي قد وُجد لأن الفاعلين المحليين الذين أرادوا إحداث تغييراتٍ في الوضع العالمي القائم، وأولئك الذين أرادوا من أمريكا أن تحمي المكاسب التي حصلت عليها بالفعل، كان بمقدورهم أن يستشعروا الرضا في نفس الوقت. لقد كانت القوة الأمريكية عظيمةً جداً بحيث كان بمقدورها تحقيق بديلاتٍ متباينةً جداً. وما أن بدأت قوة الولايات المتحدة في التناقص بالنسبة لمنافسيها وأصدقائها، حتى صارت أقل قدرةً على مواصلة السعي لإحداث التغيير. فمع وجود مواردٍ محدودة بشكلٍ متزايد، أضحت الخلافات السياسية أكثر ظهوراً؛ واصطدم أولئك الذين أرادوا أن تتابع الولايات المتحدة السعي لتحقيق التغيير؛ بأولئك الذين أرادوا أن تحمي بلادهم ما حققته من إنجازاتٍ عالمية. وبالتحديد، وعلى سبيل المثال، خاض أولئك الذين اعتقدوا أن التعايش السلمي مع الاتحاد السوفيتي الناتج عن سياسة الوفاق قد أعطى الولايات المتحدة قدراً عالياً من الحفاظ على الوضع القائم، صراعاً مع إدارة ريجان Reagan في محاولاتها لاستهداف الأنظمة الشيوعية الضعيفة،

مغيرةً بعض ملامح الوضع القائم بطريقتها المفضلة. استمرت القوة الأمريكية في توفير فرص لكل من سلوك الحفاظ على الوضع القائم وللسلوك الهادف للتغيير. وقد قدم انهيار الاتحاد السوفيتي الفرصة لكل من هؤلاء الذين ينشدون التغيير والذين يستهدفون الحفاظ على الوضع القائم ليكونوا راضين على الأقل عن بعض من سلوك الولايات المتحدة الدولي، كما تراجع تسييس السياسة الخارجية الذي لوحظ مع نهاية حرب فيتنام. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أتاحت القوة التي لا تُبارى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة للولايات المتحدة أن تتبنى سياساتٍ تنشد التغيير بدرجة لم يسبق لها مثيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وكما سنناقش لاحقاً، فإن السياسة الخارجية الأمريكية منذ مطلع التسعينيات قد تم تصميمها بهدف تحريك جوانب مهمة من معالم المشهد السياسي الدولي ليتوافق مع التفضيلات الأمريكية وقد أُخذت هذه الأعمال التي صُممت لتحقيق هذه الغاية بشكلٍ منفرد.

لكي نوضح نظرية "السلعتين" عملياً في هذه الحالة، فعلينا أولاً أن نعرض أسس الفهم التقليدي للسياسة الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية. وهدفنا في هذا الصدد أن نعرض "الفهم" أكثر من كونه الحقيقة لهذه السياسة، لأننا نريد أن نبين كيف أن الإطار التحليلي لنظرية "السلعتين" يقدم صورةً أكثر تماسكاً وأكثر علميةً لهذه الحقبة. ونأمل في النهاية أن نكون قد أظهرنا قيمة نظرية "السلعتين" كأداةٍ لتحليل سياسات دولة معينة في ظل ظروف متغيرة.

الرؤية التقليدية

يمكن تلخيص التفسير التقليدي للسياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ببساطة. فبعد الحرب مباشرةً، وجدت أمريكا نفسها القوة الأعظم في السياسة العالمية. فبينما عانى الخصوم معاناةً مريرة، حيث فقد الاتحاد السوفيتي حوالي عشرين مليون نفسٍ، ودُمّرت اليابان وألمانيا تماماً، وكانت بريطانيا محطمةً اقتصادياً، خرجت الولايات المتحدة من الحرب معافاةً نسبياً.^(١) وعلى حد تعبير أحد المراقبين، "بعدد سكان يقدر بـ ٧٪ من عدد سكان العالم في أواخر الأربعينيات، امتلكت الولايات المتحدة ٤٢٪ من الدخل العالمي، وبلغ نصيبها مقدار النصف من الإنتاج الصناعي العالمي، وأنتج العمال الأمريكيون ٥٧٪ من الإنتاج العالمي للصلب، و٤٣٪ من الكهرباء، و٦٢٪ من النفط، و٨٠٪ من السيارات."^(٢) لم تستطع الولايات المتحدة، مع هذه القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية الهائلة، وفي ظل الدمار الهائل الذي لحق بأوروبا واليابان والذي منعهما بشكلٍ مؤقت من الانخراط بشكلٍ كامل في الشؤون الدولية، لم تستطع أن تعيش بارتياح في عزلتها الرائعة ووجدت أنه من الضروري أن تأخذ على عاتقها دوراً أكبر في الشؤون العالمية. وفي أعقاب نقاشٍ وطني مكثف، شرعت الولايات المتحدة في الحد من عزلتها التقليدية باتخاذها دوراً نشطاً في الأمم المتحدة، وتبنيها سياسة الاحتواء العالمي للاتحاد السوفيتي باعتبارها الإستراتيجية الأساسية لها، وبانضمامها لبعض التحالفات "المعقدة"، وبإرساء وجود دائم للقوات الأمريكية في بلدان

أجنبية عديدة، وبانخراطها في فعاليات لا حصر لها في كافة أنحاء العالم.^(٣) لقد أجبرت "الدروس" المستقاة من الحرب العالمية الثانية الأمريكيين أن يدركوا أن لهم مصالح أمنية خارج حدود بلدهم وأن هذا الانخراط النشط في الخارج يعد بمثابة الطريقة الوحيدة لحماية مصالح الدولة.^(٤) كانت حاجة أمريكا لحماية مصالحها باتخاذها دوراً نشطاً يحظى بإجماع في داخل الولايات المتحدة حتى إن "توافقاً بين الحزبين" قد ظهر بحيث وافق الأمريكيون على الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الأمريكية.^(٥) لقد نُظر إلى الاتحاد السوفيتي على أنه التهديد الأهم للأمن الأمريكي،^(٦) كما أن الأحداث في كل مكان قد فسرت على أساس العلاقة الأمريكية السوفيتية.

لقد استمد هذا الفهم العام المشترك، أي التوافق بين الحزبين، فيما يتعلق بأهداف وأغراض النشاطات الأمريكية الدولية على امتداد جيلٍ كامل. وعلى سبيل الدقة، كانت هناك اختلافاتٌ طفيفة بين، وفي داخل، الإدارات الرئاسية حول عددٍ واسعٍ من قضايا السياسة الخارجية، ولكن القليل من المناقشات الجادة كانت قد انصب على ما إذا كان ينبغي على الولايات المتحدة، أو ما إذا كان بمقدورها، العودة إلى أيام كان دورها محدوداً في السياسة العالمية. ومهما يكن من خلافاتٍ فإنه فلم يكن ثمة خطرٌ يهدد التوافق العام. لقد نوقشت، على سبيل المثال، مسألة الحجم المناسب لميزانية الدفاع للولايات المتحدة من دون تأييدٍ كبيرٍ يتسم بالجدية لصالح الاقتطاع الشديد في الميزانية أو (حتى حرب فيتنام)، أو للقيود الجديدة التي وضعت على استخدام القوات العسكرية الأمريكية في الخارج. لتخفيض هذه الميزانية أو حتى على وضع ضوابط تذكر في استخدام القوة الأمريكية في الخارج ذلك حتى حدثت قضية فيتنام. وبالمثل، فإن مدى الاعتماد السياسي والعسكري الذي ينبغي أن يتركز على الأسلحة النووية كان بمثابة قضية مثارة في السياسة الأمنية الأمريكية طوال فترة الحرب الباردة. لقد كانت هناك فرصةٌ ضئيلة، على أي حال، لأن تسعى الولايات المتحدة إلى نزع السلاح النووي، وتبني سياسة "عدم الاستخدام الأول"، أو اختيار نشر عددٍ كبيرٍ من القوات التقليدية، والتقليل من أهمية الاعتماد على الردع النووي. وبعبارةٍ أخرى، فقد لعبت الأسلحة النووية دوراً هاماً، إن لم يكن مركزياً، في السياسة الأمريكية، ومن ثم فإن الجدل حول هذه الأسلحة كان بشأن مسائل تكتيكية.^(٧)

وحسب الفهم التقليدي، انتهى التوافق الحزبي حين واجهت السياسة الأمريكية تغيراً جذرياً عقب حرب فيتنام.^(٨) وطبقاً لهذا الفهم، كان لحرب فيتنام ثلاثة آثار كبرى في السياسة الخارجية الأمريكية:

أولاً: أن الفشل في كسب الحرب قد أجبر الأمريكيين على القبول بأن هناك حدوداً لما يمكن أن تحققه القوة، وخاصةً القوة العسكرية. ومن ثم فقد حل الشك والحذر محل التفاؤل الذي جاء نتيجة الحرب العالمية الثانية، ومؤداه الاعتقاد بأن الولايات المتحدة يمكن أن تحقق ما تريد. وضعت الولايات المتحدة الصراع في فيتنام في سياق نظرتها إلى العالم، ونظرت إلى القضية كقضيةٍ عسكرية أكثر من كونها سياسية، وحاولت فرض الحلول المناسبة مع المصالح

الأمريكية في العالم، والتي تم تعلّمها من خبرة الحرب العالمية الثانية. لقد تم تدعيم هذه النظرة الأكثر حذراً بشأن الإمكانيات الأمريكية والتي ظهرت بعد فيتنام من خلال الإدراك العام بأن القوة الأمريكية كانت آخذةً في التناقص نسبياً إزاء العديد من خصومها، وخصوصاً الاتحاد السوفيتي. وهكذا يتوجب على الولايات المتحدة أن تكون أكثر انتقائيةً في أي سياساتٍ تتبعها، ومعرفة متى يمكنها استخدام القوة لتحقيق أغراضها.

ثانياً: الاعتقاد بأنه كان "مناسباً" للولايات المتحدة أن تحاول خلق نظام دولي عادل وأخلاقي، طبقاً لفهم الأمريكيين لهذه المفاهيم، قد تم تقويضه بقسوة نتيجةً للحرب. فمن جهة، فإن مأساة فيتنام سببها "غطرسة" أمريكا، والعبرة من تجربة حرب فيتنام هي أن الولايات المتحدة يجب ألا تحاول فرض قيمها، على الأقل بالقوة، على الآخرين.

ثالثاً - أ: أن الإخفاق والتكاليف الناتجة عن التورط الأمريكي في حرب فيتنام قد أزلت الدعم لسياسة الاحتواء، باعتبارها حجر الأساس في السياسة الخارجية الأمريكية. وإذا كانت الحرب نتاج سياسة الاحتواء، على نحو ما ذهب له الكثيرون، فإن الطاعة لهذه السياسة يجب الحد منها. وعوضاً عن النظر إلى أية أفعال تتحدى الوضع القائم باعتبارها تهديداً للمصالح الأمريكية تم تنسيقه من قبل الحركة الشيوعية الموحدة والمتماسكة، بدأت الولايات المتحدة في الابتعاد عن الإستراتيجية التي أدت إلى وجود هذه الصورة. ولم تعد الاستجابة العسكرية لعدم الاستقرار في بعض البلدان الصديقة أمراً آلياً، كما هو الحال في أنجولا عام ١٩٧٥م. فبينما استمرت العلاقات العدائية مع الدول الشيوعية، فإن المفاوضات وعلاقات التقارب مع الاتحاد السوفيتي والصين أصبحت ممكنة.

وكان حاصل النتائج المتعددة الناجمة عن تجربة حرب فيتنام، والتي أثير الجدل بشأنها، هو تلاشي التوافق الحزبي الثنائي حول طبيعة وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية. ولم يعد بوسع الرؤساء أن يحصلوا على تأييدٍ واسعٍ في سياساتهم الخارجية، ولا أن يستخدموا السياسة الخارجية للحصول على اتفاقٍ فيما يتعلق بأولوياتهم المحلية. فبعد حرب فيتنام، أصبحت حتى القضايا الأساسية، مثل السياسة نحو الاتحاد السوفيتي، ساحةً للخلاف. وكان ثمة جدل واسع حول ما إذا كان على الولايات المتحدة أن تتبنى سياسة ضبط التسليح مع الاتحاد السوفيتي؛ هناك بدت التساؤلات بشأن ما إذا كانت حقوق الإنسان قد أُرست جانباً ذا قيمة أو حتى ملموس في سياسة الوفاق؛ كما بقي التساؤل حول ما إذا كان وضع "الدولة الأولى بالرعاية" يمكن أن يُمنح للسوفييت عالقاً لسنواتٍ عدة؛ حقاً؛ وبالفعل، كان التساؤل بخصوص ما إذا كانت سياسة الوفاق سياسةً مثمرة ليتم تبنيها ومتابعتها بشكلٍ كامل موضوعاً للنقاش الحزبي والسياسي.

وأخيراً، فإن انحلال التوافق الحزبي الثنائي في الرؤية التقليدية، كان حالةً غير طبيعية ناتجةً عن خلافاتٍ سياسيةٍ بسيطة. وقد تحلل المشهد السياسي شعوراً بأن السياسة يجب أن "تتوقف عند حافة الهاوية". وكان هناك

مصدران للشعور بأن تلك كانت هي الحالة. وكان الأول قائماً على افتراض جوهره الاعتقاد في الاستثنائية الأمريكية. فمعظم الأمم، حسب هذه الرؤية، لا تسمح للسياسة الخارجية بأن تغذي نقاشاتهم السياسية؛ وبدلاً من ذلك فإن تعريفات ما يحقق "المصلحة القومية" قد تجاوزت السياسة بشكل عام وبقيت ثابتة نسبياً على مر الزمن، وقد كان فهم تلك المصلحة القومية هو المرشد لقرارات القادة، مهما كانت انتماءاتهم السياسية. وفي المقابل، سمحت الولايات المتحدة بتسييس السياسة الخارجية، بشكلٍ متناقضٍ في بعض الأحيان، وبالتأكيد، كان غير متناسقٍ منذ منتصف السبعينيات. وفي سياق هذه الرؤية، وبالعودة إلى حرب عام ١٨١٢م، كان لدى الولايات المتحدة، بشكل غير متكرر فقط، توافق حول السياسة الخارجية: "فقد كانت الولايات المتحدة مختلفة دوماً، كما سجل المراقب الفرنسي ألكس دي توكفيل Tocqueville منذ أكثر من قرن مضى. فبقدر ما كنا عمليين ومستقرين في سياستنا الداخلية بقدر ما كنا عقائديين وواهمين في القضايا الخارجية".^(٩) ما كان على الولايات المتحدة أن تفعله، حسب هذا المنحى من التفكير، هو أن تتصرف كـ "دولة طبيعية" في الفصل ما بين القضايا الداخلية والقضايا الخارجية. ومن جهة أخرى، فقد اعتقد البعض أن التوافق حول السياسة الخارجية كان هو الوضع الطبيعي للأمر بالنسبة للولايات المتحدة، وأن التخبط في السياسة الخارجية فيما بعد حرب فيتنام كان هو الأمر غير الطبيعي بالنسبة للولايات المتحدة، وأن الخلل التوافق فيما بعد حرب فيتنام لم يكن موفقاً ولكنه كان قابلاً للارتداد في الاتجاه العكسي. فبعد أن جعلت تجربة حرب فيتنام قابلية سياسة الاحتواء للحياة موضعاً للتساؤل، وبعد أن ترك انهيار الاتحاد السوفيتي هذه السياسة بلا معنى، افتقدت الولايات المتحدة وجود إستراتيجية متناسقة تدلها على الطريق الصحيح وتتمحور حولها كل أفعال السياسة الخارجية. فعند وجود هدفٍ مباشرٍ مرغوبٍ ومقبول، طبقاً لهذا المنظور، يمكن أن نتوقع ظهور رؤية إستراتيجية جديدة للسياسة الخارجية بالنسبة للولايات المتحدة. فيمكنها مرةً أخرى أن تمتلك مجموعةً من قواعد السلوك المقبولة بشكلٍ عام والتي يمكن التوصل إلى توافقٍ شاملٍ بشأنها.

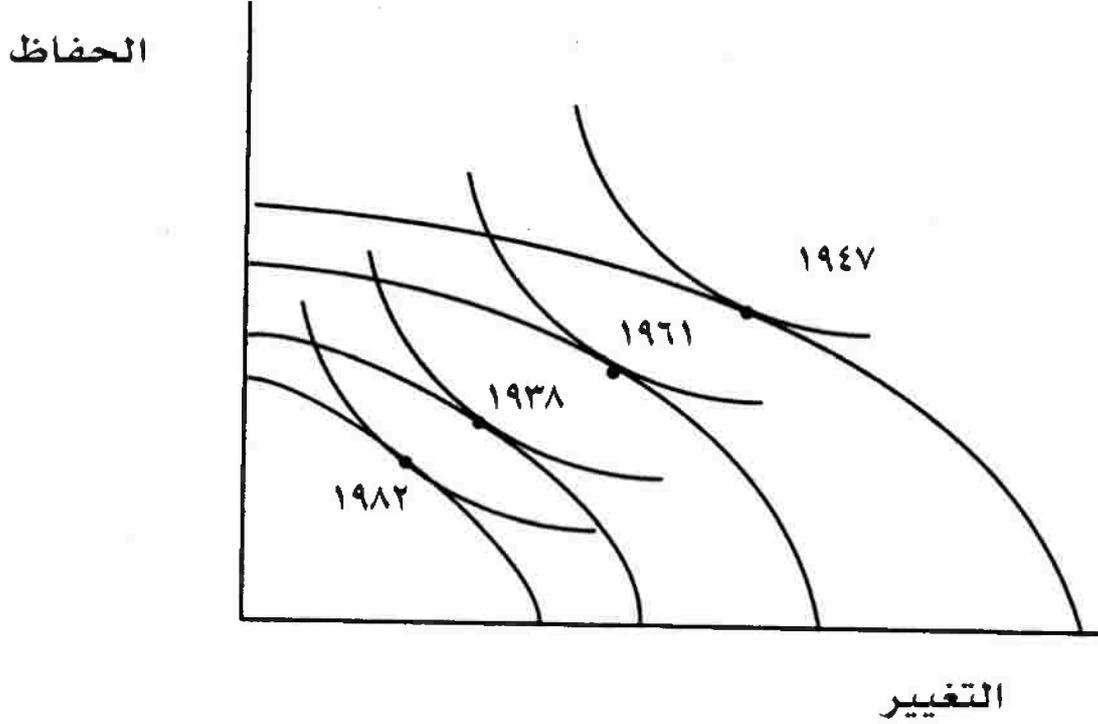
ليس مقصوداً بملخصنا القصير للرؤية التقليدية للسياسة الخارجية الأمريكية لما بعد الحرب تفسير تلك السياسة؛ ولا يعد ذلك بمثابة تحليلٍ لها بأي مفهوم كان. وإنما نقدمه لكي نعرض مفاهيم مقبولة بشكل عام حول وجود عواملٍ خارجية أثرت في السياسة الخارجية الأمريكية. وحول وجود اعتقاداتٍ سائدة فيما يتعلق بالأهداف الأمريكية والدور المناسب للولايات المتحدة في الشؤون الدولية، قد يبدو بعضٌ من ملخصنا كصورة هزلية غير دقيقة. فشان أي ملخصٍ في التاريخ فإن بعض التفاصيل تكون مضملة أو عرضةً لتفسيراتٍ متعددة. وبرغم ذلك، نعتقد أن الفهم التقليدي للسياسة الخارجية الأمريكية فيما بعد الحرب يتضمن العناصر التي ناقشناها. وقد عرضنا هذا المسح التاريخي ليتسنى لنا أن نبين كيف أن تحليل نظرية "السلعتين" للأحداث يبدو مختلفاً. ونأمل أن نوضح أن تحليل الأحداث من منظور "السلعتين" يقدم لنا مدخلاً أو مقارنةً أفضل وأكثر نفعاً.

رؤية نظرية "السلعتين"

تسمح لنا نظرية "السلعتين" بتقديم تفسيرٍ مختلفٍ للسياسة الخارجية الأمريكية فيما بعد الحرب العالمية الثانية. ويستند تفسيرنا هذا على نظريةٍ أعم للسياسة الخارجية، والتي تعني، ضمن أشياءٍ أخرى، أننا لا نرى نموذج السياسة الخارجية الأمريكية فيما بعد الحرب باعتباره نموذجاً فريداً. وعلاوة على ذلك، تنبئنا النظرية بشأن تأثير عواملٍ معينةٍ - مثل القوة المهيمنة ومن ثم القوة الآخذة في التناقص - على سلوك الدولة، أي دولة. كما أن النظرية قادرةٌ أيضاً على ربط هذه العوامل بالتغيرات في طبيعة، أو وجود، النقاش الداخلي حول السياسة الخارجية. وبشكلٍ أساسي، تعد تفسيرات النظرية أكثر علمية لأنها مشتقة من توقعاتٍ عامة تتعلق بتأثير عوامل مهمة في تشكيل السياسة الخارجية. فتخبرنا النظرية أن شرح وتفسير السلوك الدولي يجب أن يستند على ملاحظة التغيرات في تلك العوامل. وأخيراً، ينبئنا المدخل النظري العام أن نأخذ في الاعتبار درجة التناسب بين السياسات المرصودة وتوقعات النظرية. وإذا كانت التوقعات والملاحظات متصلةً بشكلٍ جيد نسبياً (كما نعتقد أنها كذلك، وكما سوف نبين ذلك)، فإن نظرية "السلعتين" توفر أساساً أفضل نتوقع من خلاله الاتجاهات المستقبلية. فيما أن النظرية تبليغنا أنه علينا التركيز على عددٍ محدودٍ من المتغيرات، ولأن تنبؤات النظرية مرتبطة مباشرةً بالتغيرات في هذه المتغيرات، فإنه علينا أن نكون قادرين على صياغة مقولاتٍ عامة فيما يتعلق بمستقبل السياسة الخارجية الأمريكية. تقودنا نظريتنا العامة إلى عددٍ من التنبؤات المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية. فتذكر نظريتنا، أولاً، أنه حين تمر دولةٌ بجزرة الزيادة في القوة بدرجةٍ ملموسة، فينبغي أن نتوقع ازدياداً في نشاطات السياسة الخارجية بشكلٍ جوهري؛ ويعني هذا، أن عليها زيادة كل من النشاطات الهادفة للحفاظ على الوضع القائم والنشاطات الساعية للتغيير.

لا جدال في حقيقة أن الولايات المتحدة خضعت لزيادةٍ كبيرةٍ في قوتها النسبية فيما بين فترتي ما قبل وما بعد الحرب العالمية الثانية، أو أنها قد عانت بالتالي من تناقصٍ في القوة النسبية. وطبقاً لبيانات مشروع متلازمات الحرب COW فإن الإمكانية النسبية للولايات المتحدة في عام ١٩٣٨ م كانت ١٦.٥، والتي ارتفعت بشكلٍ مثيرٍ إلى ٢٩.٩ في عام ١٩٤٧ م، ثم هبطت إلى ٢١.٢ عام ١٩٦١ م، وهبطت أكثر إلى ١٣.٦ عام ١٩٨٢ م، وهذا دليلٌ واضح على عظمة تزايد القوة الأمريكية ومن ثم هبوطها اللاحق.

ويعرض الشكل رقم (٣،١) هذه الخطوط الأربعة لحدود إمكانات الإنتاج التي تعكس نمو وتناقص القوة الأمريكية. وبالإضافة إلى هذه الخطوط الأربعة، يتضمن الشكل خطوطٍ سواء بيانية منحنية Contour متماثلة مرتبطة بدولة تُثمن كلاً من التغيير والحفاظ على الوضع القائم بشكلٍ متساوٍ تقريباً.^(١) ومن هذه الحدود والخطوط البيانية، يمكننا بالطبع أن نشق توقعاتٍ عامةٍ عن أهداف السياسة الخارجية الأمريكية بينما تتغير قوة الدولة.



الشكل رقم (١،٣). ملف السياسة الخارجية الأمريكية ١٩٣٨م، ١٩٤٧م، ١٩٦١م، ١٩٨٢م.

ولو ركزنا قليلاً في السنوات التي تلت الحرب مباشرةً سنتجلى مضامين النظرية بوضوح. فبينما انتقلت الولايات المتحدة في إمكاناتها النسبية من الخطين البيانيين ١٩٣٨م إلى ١٩٤٧م، فإننا نتوقع أن نرى الأكثر من كلا النوعين من سلوك السياسة الخارجية؛ وقد كان بمقدور الولايات المتحدة أن تقوم بأكثر مما قامت به سابقاً. ولنتذكر من نقاشنا في الفصل السابق أنه مع تزايد القوة فإن ثمة موارد أكثر يمكن أن تُقدم للسياسة الخارجية، وهكذا يُتوقع من الدول الأكثر قوة أن يكون لها نشاط أكبر دولياً. وأن تؤدي الزيادات في القوة إلى زيادة الإنتاج الهامشي للتغيير. هذا يدل ضمناً على أربعة أشياء مهمة:

- ١- ينبغي أن تشغل الدول الأكثر قوة في أحماطٍ أكثر من سلوكيات السياسة الخارجية الخاصة بالحفاظ أو التغيير مقارنةً بالدول الأضعف.
- ٢- سوف يكون لدى الدول الأكثر قوة سياساتٍ تنشُد تغييراً نسبياً أكثر في ملف سياستها الخارجية من الدول الأضعف.

٣- سوف يتم توجيه الزيادة في القوة بشكلٍ متزايدٍ إلى السياسات الساعية إلى التغيير.

٤- يمكن توقُّع أكثر أنواع السلوك الساعي للتغيير من الدول القوية التي تحصل على مزيدٍ من القوة. ويتضمن هذا أنه في الفترة التي تلت الحرب مباشرة ينبغي أن نلاحظ أن الولايات المتحدة قد أصبحت أكثر نشاطاً على الصعيد الدولي، (الأمر الذي لا يدعو للدهشة) وسنرى، بشكلٍ خاصٍ جداً، تركيزاً أكبر في السياسة الخارجية الأمريكية على السلوك الساعي إلى التغيير.

عندما نقارن السياسة الخارجية الأمريكية قبل الحرب العالمية الثانية بتلك التي تلتها، سنجد زيادةً ملموسةً في كل أنواع النشاط، كما توقعنا. ويمثل الكثير من الأعمال ازدياداً في السعي للحفاظ على الوضع القائم. وتمثل الزيادة في الإنفاق على الدفاع، وإنشاء وزارة الدفاع المركزية أمثلةً واضحةً على سياسات الحفاظ على الوضع القائم. فالإمكانات العسكرية مرتبطةً بشكلٍ عام بالرغبة والقدرة على حماية الممتلكات سواءً كانت سياسيةً أم إقليمية. وبعد الحرب العالمية الثانية، أخذت الولايات المتحدة على عاتقها مسؤولية حماية الكثير من الدول سواءً من التهديد الخارجي أو الداخلي، الأمر الذي يقتضي إعطاء موارد أكبر للقوات المسلحة. فلو أجرينا مقارنةً بين الإنفاق العسكري فيما قبل وبعد الحرب العالمية الثانية وفيما بعد الحرب الباردة لوجدنا النتيجة مذهلة. ففي عام ١٩٣٨م، وهي السنة الأخيرة للسلام العالمي قبل أن تندلع الحرب، كان الإنفاق العسكري يعادل حوالي ١.٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي.^(١١) وفي المقابل، فإن أقل مستوى إنفاق للجيش الأمريكي خلال الحرب الباردة كان ٤.٩٪ في عام ١٩٧٩م، (إذا استثنينا الانخفاض المؤقت عام ١٩٤٨م)؛ وهذا معادل للزيادة في الإنفاق العسكري بحوالي ١٨٦٢٪ مع ثبات سعر صرف الدولار. وحتى بعد الحرب الباردة، انخفض الإنفاق إلى ٣.٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٩م، ويعني هذا ميزانيةً عسكريةً تزيد بمقدار ٢٢٪ عن نظيرتها عام ١٩٧٩م، وتقريباً ٢٣٠٠٪ أكبر من مثيلتها عام ١٩٣٨م. ويبدو حجم وسيطرة المؤسسة العسكرية واضحاً للكثير من الأمريكيين حتى إنها تمر يوماً دون أن تسترعي الانتباه.^(١٢) ولكن علينا أن نلاحظ أن القوة العسكرية الأمريكية اليوم ووجودها في كل مكان وفي جميع الأوقات، يجعل الوضع في فترة ما بين الحربين يبدو أصغر بكثير. لقد تم توجيه الحجم المتزايد، والعقلانية، والتأهب، الخاصة بالقوة الأمريكية نحو حماية المكتسبات السياسية والإقليمية التي اكتسبتها الولايات المتحدة من خلال الحرب ومثلت (وما زالت تمثل) نتيجةً طبيعية لوجود المصالح العالمية للولايات المتحدة.

وهناك مثالٌ آخر للسياسة الساعية للحفاظ على الوضع القائم (والتي سنقوم بدراستها إحصائياً في فصل لاحق) يتمثل في الرد بالمثل، أي الموقف المقابل لموقف إثارة الصراع العسكري. فقد كانت الولايات المتحدة تحاول حماية الوضع القائم في الكثير من المواجهات العسكرية المثيرة في بداية فترة الحرب الباردة. ولناخذ بعين الاعتبار، على سبيل المثال، أربع مواجهات بارزة في الحرب الباردة. فقد تصرفت الولايات المتحدة وبريطانيا معاً بإرسالهما

المعونات المادية والمستشارين لحماية اليونان من التدخل الشيوعي في الحرب الأهلية اليونانية بين عامي ١٩٤٦ و١٩٤٧ م، الأمر الذي أدى إلى استقرار هذا البلد والمنطقة وحال بشكل واضح دون أي تغييرات غير مرغوب فيها. كما صممت الأعمال الغربية خلال فترة حصار برلين عام ١٩٤٨ م للحفاظ على وجود الحلفاء في تلك المدينة، ومن ثم شل محاولات السوفيتي لتغيير الوضع بشكل جوهري. وكان قرار الرئيس ترومان بإرسال القوات الأمريكية لمواجهة هجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية في يونيو من عام ١٩٥٠ مقصده ليس فقط حماية شبه الجزيرة الكورية، ولكن أيضاً مواجهة أي تهديد لليابان. أما في أزمة مضائق تايوان بين ١٩٥٤ - ١٩٥٥ م، فقد تم توجيه الوجود العسكري الأمريكي نحو حماية الإمكانات العسكرية لتايوان، وبنفس القدر لحماية استقلالها وسيادتها. علينا أن ننظر إلى النشاط العسكري الأمريكي في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية على أنها موجهة، في معظمها، وربما جميعها، نحو الحفاظ على الوضع القائم. وتعطي القراءة القصيرة للأحداث المتعلقة بالولايات المتحدة والتي قام بتحليلها كل من بليكمان وكابلان Blechman and Caplan في كتابهما (قوة دون حرب) معلومات مفيدة. لقد وجدوا أنه من ضمن الحوادث الخمسة والعشرين التي تورطت فيها الولايات المتحدة عسكرياً خلال الفترة ١٩٤٦ - ١٩٤٩ م، كان معظمها، وبوضوح، جهوداً لحماية الوضع السياسي القائم. ومن ثم، سوف نصنف ثلاثاً فقط على أنها ذات دافع تغييري:

- ١- محاولة إجراء تغيير سياسي في لبنان عام ١٩٤٦ م.
 - ٢- التدخل في الانتخابات الإيطالية ١٩٤٨ م.
 - ٣- وبدرجة أقل من الوضوح، الأفعال المتعلقة بالحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨.
- والذي لا يمكن تجاهله ولا يبدو غريباً في نفس الوقت هو أن الجهود الأمريكية لحماية الوضع الدولي القائم، سواء كان عسكرياً أو غير ذلك، قد تزايدت بشكلٍ مثير بعد الحرب العالمية الثانية.
- فماذا عن السعي الأمريكي لإحداث التغيير في الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة؟، بالإضافة إلى الجهود المبذولة للحفاظ على جوانب الوضع القائم، فإن سياسات البحث عن التغيير قد أصبحت بارزة فيما بعد الحرب مباشرة، وذلك عندما كانت قوة أمريكا النسبية في ذروتها. وتقول نظرية "السلعتين" إن قوة أمريكا كانت كبيرة جداً لدرجة أنه كان بمقدورها متابعة سلوكي الحفاظ والتغيير في نفس الوقت. وما يتفق مع هذا التنبؤ حقيقة أن الولايات المتحدة قد زادت من مساعداتها الخارجية بشكل كبير، وأجرت تحالفات مع دولٍ أضعف، وبادرت بإثارة الكثير من الصراعات العسكرية، وأخيراً، تحولت نسبياً إلى وضع دفاعي أكثر كثافةً لرأس المال. كل واحدة من تغييرات هذه السياسة هي مثال للسلوك الرامي إلى التغيير. فلو أخذناها بشكلٍ إجمالي لوجدنا أنها تبين أن الولايات المتحدة كانت تجهز ملفاً للسياسة الخارجية شدد على التغيير أكثر مما كانت الحالة عليها قبل الحرب.

ويقدم منظور نظرية "السلعتين" والنتيجة المحددة المستخلصة من هذه النظرية والتي مؤداها أن الدول القوية جداً يمكن أن تضيف كلا البديلين التغيير والحفاظ على الوضع الراهن لملفات سياساتها الخارجية تفسيراً تجريبياً صحيحاً وأكثر فائدة للسياسة الخارجية الأمريكية في السنوات التي أعقبت الحرب مقارنةً بما تقدمه الرؤية التقليدية. وبالمثل، يتسم التحول في السياسة الخارجية الأمريكية التي نتجت من ميزة قوتها بعد الحرب العالمية الثانية بكونه تحولاً من نزعة العزلة إلى نزعة العالمية.^(١٣) ويعزى هذا التحول نحو انخراط أكبر ونشاط أعلى في الشؤون الدولية إلى "الدروس" المستقاة من الحرب العالمية الثانية؛ حيث يُعتقد أن الحرب كانت نتيجة عزلة الولايات المتحدة وسياسات التهدة التي كان الغرب يتبعها بشكل عام. وقد كان التغيير في السياسة الخارجية نحو مزيد من الانخراط في الشؤون الدولية العالمية مبدئياً نتيجةً للتغيير في اتجاه الشعب الأمريكي وصانعي القرار، الذين استنتجوا أن الحفاظ على عالم ديمقراطي سلمي قد تطلب نشاطاً أمريكياً أكثر.^(١٤)

ويوجد عددٌ من المشكلات في هذا التفسير للانخراط الأمريكي الأوسع في الشؤون الخارجية:

١- يصعب تحديد جهة العلاقة السببية في هذا الشرح: هل تغيرت السياسة الخارجية بسبب مزاج الشعب الأمريكي الميال للمشاركة في الشؤون الدولية، أو أن الأمريكيين قد أصبحوا أكثر ميلاً لهذه المشاركة الدولية لأن الوضع الدولي وسياساتهم قد تغيرت؟

٢- لا يسمح لنا هذا التفسير أن نتنبأ بتحويلات تالية ومستقبلية في السياسة. وذلك لأنها فقط وصفية ولا تتسم بالعمومية؛ لذا فلا يمكننا تحديد العوامل المتكررة التي يمكن أن تؤدي إلى تغيرات مشابهة أو مختلفة في السياسة. ٣- بينما يشرح لنا التفسير الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة تصبح أكثر نشاطاً في الشؤون الدولية، إلا أنه لا يشرح الشكل المحدد لهذا النشاط. فقد تكون التوصيفات العامة للأهداف والإستراتيجية السياسية ذات قيمة، ولكن من الأفضل الحصول على مقولات أكثر دقة والتي تشير إلى تغيير محدد في السياسات يمكن توقعه. هل ستزداد المعونات الخارجية أو تنقص؟ هل سيوجد عدد أكبر من الحلفاء أو سيقبل عددهم؟

٤- لا يقدم هذا الشرح أساساً نظرياً يمكن من خلاله فهم سياسات في أوقات وأماكن أخرى. ماذا تقول لنا التغيرات في السياسة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب عن السياسة الخارجية الصينية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي؟ وتنطوي نظرية "السلعتين" على تنبؤات أكثر دقة عن سياسة أمريكا بعد الحرب. فمثلاً، تقرر النظرية أن الدولة القوية بالفعل، والتي تصبح أقوى، سوف تخضع لتغييرات ملموسة في البنية المؤسسية لمؤسسة السياسة الخارجية وفي السياسة الخاصة بالأمن. وسوف تُصمَّم هذه التغييرات بشكل أفضل لتسهيل قدرة الدولة على إنتاج تغيرات على المستوى الدولي أكثر من حفاظها على الوضع القائم. وبالتحديد، يمكن لنا أن نتوقع توسعاً في مؤسسة السياسة الخارجية، وذلك بالتوسع في توظيف عدد أكبر من الكوادر فيما وراء البحار، وجعلهم أكثر قدرة على

تغيير سلوك البلدان المضيفة. وأن نتوقع أيضاً زيادةً في استخدام عملاء سريين؛ ويمكن أن نتوقع نمواً في البيروقراطية لتناسب مع الكوادر المطلوبة لمراقبة العمليات مثل الحلفاء والمعونات الخارجية. وفيما يتعلق بسياسة الأمن، نتوقع أن نلاحظ خمسة تغيراتٍ كبرى:

- ١- إعادة تنظيم تضع مزيداً من التركيز على نقل القوة لأماكن بعيدة أكثر من القدرات التي تهدف إلى الدفاع عن الوطن.
- ٢- تحركاً مصاحباً نحو برنامج تسليح كثيف لرأس المال، يتسم بقدرته الأعلى في نقل القوات لأماكن بعيدة واكتسابه ميزة استغلال التطور التكنولوجي.
- ٣- تغييراً في عقيدة الجيش يركز على استخدام التكنولوجيا والانتشار السريع والاستراتيجيات الهجومية، الأمر الذي يعكس الرغبة في امتلاك قدراتٍ شاملة لفرض التغييرات السياسية والعسكرية المنشودة.
- ٤- تشكيل تحالفاتٍ مع دول أصغر.
- ٥- المبادرة بإثارة نزاعاتٍ عسكريةٍ بمعدلٍ متزايد.

تقودنا هذه النظرية لأن نتوقع انقساماً محلياً فيما يتصل بالسياسة الخارجية؛ وذلك لأن نقاشات السياسة الخارجية يجب أن تدور بشكلٍ أساسي حول الدمج المناسب بين السياسات الساعية للحفاظ على الوضع القائم وتلك الهادفة إلى التغيير. فعندما تخضع دولةٌ ما لزيادةٍ مثيرةٍ في الإمكانيات، فينبغي عليها أن تسعى نحو مزيدٍ من التغيير ومزيدٍ من الحفاظ على الوضع القائم معاً، وسيحصل جميعُ الفاعلين المحليين على أكثر مما يريدون. ويعد هذا، طبقاً لنظريتنا، هو مصدر التوافق بين الحزبين في السياسة الخارجية الأمريكية في أعقاب الحرب. فقد كان هذا بشكلٍ أقل نتاجاً لدور الوطنيين الذين وضعوا خلافاتهم جانباً ليعملوا للصالح العام مقارنةً بالوظيفة الأكبر للإمكانيات المتوسعة للبلاد، والتي كانت تسمح للسياسة الخارجية أن يكون بمقدورها أن تجعل كلاً من الذين ينشدون التغيير وأولئك الساعين إلى الحفاظ على الوضع القائم سعداء.

تتوافق كل من هذه التوقعات مع النموذج الذي لاحظناه في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية.^(١٥) فقد امتدت بيروقراطية السياسة الخارجية في الولايات المتحدة إلى مستويات أكبر مما كانت عليه قبل الحرب. ففي عام ١٩٣٨ م، كان لوزارة الخارجية ٩٦٣ موظفاً؛ وفي عام ١٩٤٨ م ارتفع ليصل إلى ٤.١٩٨ موظفاً.^(١٦) علاوةً على ذلك، فإن مؤسسة السياسة الخارجية تعرضت إلى إعادة هيكلةٍ كبرى، بدءاً بإنشاء وكالة الاستخبارات المركزية CIA عام ١٩٤٧ م، ومجلس الأمن القومي NSC، بالإضافة إلى إعادة تنظيم القوات المسلحة التي قامت، بين أشياء أخرى، بفصل القوات الجوية عن الجيش.^(١٧) ويمكن رؤية الكثير من هذه التغييرات بوصفها وضعاً للآلية الضرورية اللازمة لمواصلة السعي لتحقيق مزيدٍ من التغيير. وتبدو مسؤولية المخابرات المركزية الأمريكية في البحث

عن المعلومات مفيدةً بالتأكيد للسياسات الساعية إلى كل من الهدفين: التغيير أو الحفاظ على الوضع القائم، ولكن العمليات السرية مفيدةً فقط في إحداث التغيير: وهناك أمثلة من النشاطات التي قامت بها المخابرات المركزية الأمريكية من أجل التغيير نذكر منها:

- ١- "عملية آياكس Ajax" التي تم تصميمها بهدف إسقاط الحكومة الإيرانية عام ١٩٥٣م.
- ٢- دعم الأحزاب المناوئة للشيوعية في إيطاليا خلال انتخابات ١٩٤٨م.
- ٣- "عملية النجاح" التي أسقطت الحكومة في جواتيمالا ١٩٥٤م.^(١٨)

وبالمثل، فإن القوات الجوية تعمل على حماية الفضاء الأمريكي، لكن يمكن أن تستخدم لنقل القوة إلى الخارج.^(١٩) وعلاوة على ذلك، فإن إعطاء القوات الجوية دوراً بارزاً يتسق مع توقعات نظريتنا بأن تركيزاً كبيراً سيوضع على جيش متقدم تكنولوجياً.

وأنشئت وكالات أخرى بارزة ساعيةً إلى التغيير. ففي عام ١٩٤٨م زاد الكونغرس ميزانية إذاعة "صوت أمريكا - VOA" بشكلٍ جوهري، والتي تم تأسيسها في عام ١٩٤٢م، وبدأ النظر إليها باعتبارها مؤسسة "دائمة". فمن خلال "صوت أمريكا" ووكالة المعلومات الأمريكية، والتي أسست أيضاً في هذه الفترة، أخذت الولايات على عاتقها حملة دعائية كبيرة لها في الخارج.

وتُعتبر المعونات الخارجية إحدى سمات السياسة الخارجية التي تسعى إلى التغيير بشكلٍ متكرر. وكما سنناقش في الفصل السادس بمزيد من التفصيل، فإن المعونات الخارجية عادةً ما تُقدّم من قبل دولةٍ كمكافأةٍ أو إغراءٍ لدولةٍ أخرى بغرض التغيير في سلوكها في نقاطٍ معينة. وفي حين قد تحقق سياساتٌ أخرى التغيير المرغوب في السلوك إلا أن المعونات الخارجية لها دورٌ بالغ الفعالية بالنسبة لتكاليدها. إذ تحصل الدولة على الكثير من التغيير مقابل الدولارات المخصصة للمعونات الخارجية. ولنأخذ مثلاً حديثاً، فقد أعلنت الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٢م خطأً لزيادة المعونات الخارجية بمقدار ثلاثة أضعاف للبلدان النامية لبعض السنوات، ولم يتم تحديد السنوات بعد. وتم الترحيب بهذا القرار على المستوى الدولي، الأمر الذي وفر للولايات المتحدة نفوذاً دولياً متزايداً. وبوضوح، رأت الولايات المتحدة في المعونات المتزايدة وسيلةً لتحقيق التغييرات المشودة في سياسات البلدان الأخرى. وبالتحديد، أرادت الولايات المتحدة أن ترى تغييراتٍ في سياسات دولٍ أخرى وتنسيقاً دولياً أكبر للمساعدة في الحملة التي تقودها الولايات المتحدة ضد الإرهاب. وأرادت الولايات المتحدة أيضاً تعاوناً أكبر على جبهاتٍ عدةٍ أخرى، تشمل جهودها في القضاء على الإنتاج العالمي من المخدرات المحظورة قانوناً ولتحقيق مزيدٍ من تخفيض الحواجز الحدودية في وجه التجارة الدولية. سيصل مبلغ هذه الزيادة في الميزانية سنوياً، إذا ما تحققت، إلى عشرة مليارات دولار أمريكي. وفي المقابل، نجد أن إدارة بوش طلبت زيادةً في الميزانية العسكرية الأمريكية من ٢٠٠٢م إلى ٢٠٠٣م بما

يعادل خمسة أضعاف ، أي ثمانية وأربعين بليون دولار. وبالفعل ، وفي نفس الوقت وفي أثناء إعداد مشروع الميزانية أراد الجيش الأمريكي أن يحصل على مدفع كروسيدر Crusader والذي تقدر قيمته بأحد عشرة مليار دولار تقريباً ، ولكن وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد Rumsfeld قد عارض المشروع.^(٢٠) وللإيجاز ، تتجلى النقطة الرئيسية في أن المعونة الخارجية إذا ما قورنت بحجمها تعطي للدولة المانحة زيادةً في إمكانيات السعي لتحقيق التغيير.

وكما هو متوقع من نظرية "السلعتين" ، قامت الولايات المتحدة بمجهودٍ أساسي فيما يتصل بالمعونات الخارجية بعد الحرب مُغيّرةً توجهات مسار خطط الإنعاش فيما بعد إلى الوجهة التي أرادت أن تراها. وبالطبع ، كانت خطة مارشال Marshall Plan ، التي تم إقرارها عام ١٩٤٨م أبرز مثالٍ على ذلك. كانت خطة مارشال أول برنامج ضخم للمساعدة في وقت السلم ، وقد صمم للمساعدة في إنعاش أوروبا الغربية ، ولكن أيضاً لجعل الأوروبيين يتبنون السياسات المفضلة للولايات المتحدة ؛ لم يكن المشروع نوعاً من حب الخير للآخرين. ففي الواقع ، أنه قبل حصولها على المعونات ، كان على دول أوروبا الغربية المتلقية للمعونات أن توافق على الشروط الأمريكية ، وعلى تطوير خططٍ متعددة الأطراف لتنفيذ هذه الشروط. ويمكن تلخيص الأهداف الاقتصادية والسياسية بسرعة. فمن الناحية الاقتصادية ، أنجزت خطة مارشال ثلاثة أشياء رئيسية :

- ١- أعادت الاستقرار الاقتصادي لأوروبا بتشجيعها على التخلي عن سياسة ضبط الأسعار ، والسعي لميزانيات وطنية متوازنة ، وإنشاء مؤسسات مركزية ، ومعدلات سعر صرف مستقرة ، وتخفيض ضغوط التضخم.
- ٢- اشترطت الخطة أن يسمح للسوق الحر بأن يعمل في مختلف أنحاء أوروبا الغربية "كشرط من شروط تلقي المعونة حسب خطة مارشال ، حيث ينبغي على كل دولة أن تطور برنامجاً لإلغاء نظام الحصص والسبل الأخرى للتحكم في التجارة".^(٢١) لم تكن السوق الحرة آخذةً في الظهور بشكلٍ واضح في أوروبا بعدما حل بها من الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية ؛ وقد كانت الاقتصادات المختلطة تمثل النموذج السائد في فترة ما بين الحربين ، وكانت الأحزاب الشيوعية في حالة صعودٍ خلال الفترة التي أعقبت الحرب. لقد كانت السياسات الأمريكية التي صممت لتحقيق التجارة الحرة مناقضةً بشكلٍ واضح للاتجاه المتوقع ، ومن هذا المنطلق فإنها كانت ساعيةً للتغيير.
- ٣- وأخيراً ، أنشأت الخطة عقداً اجتماعياً يتأتى من خلاله "للعمال أن يقوموا بتهدئة مطالبهم الخاصة بالأجور ، وإدارة هذه المطالب الساعية للربح... الأمر الذي سوف يتحقق من خلال استثماراتٍ أكبر وإنتاجيةٍ أسرع وبذلك سوف يحقق الناس ما يريدون".^(٢٢) وكما سجل هوغان Hogan فإن "هذه الافتراضات الاقتصادية ظهرت بشكلٍ أساسي من التجربة الأمريكية في موطنها ، حيث أرسى اقتصاداً داخلي كبير مندمجٌ بفعل قوى السوق الحرة والمؤسسات المركزية الأساس لحقبةٍ جديدة من النمو الاقتصادي والتوافق الاجتماعي".^(٢٣) لقد كانت الأهداف الاقتصادية لخطة مارشال سبباً كافياً لبلدان أوروبا الشرقية لكي تحدد من مشاركتها المعروضة في الخطة ؛ فلم تشأ

البلدان الشيوعية أن تربط مستقبلها السياسي والاقتصادي بشكل وثيق بالرؤية الأمريكية.

وقد كانت الأهداف السياسية المتضمنة في خطة مارشال موازيةً للأهداف الاقتصادية.

أولاً: فبالأساس وبشكل عام، "تجلت رؤية القادة الأمريكيين في اقتصادٍ دولي مفتوح مؤسس على مبادئ الرأسمالية الليبرالية، مثل حرية التجارة والفرص الاقتصادية. ولكنهم ربطوا هذه المبادئ بالأشكال الديمقراطية للحكم".^(٢٤) وبشكل أكثر مباشرة، تم تصميم الخطة للإقلال من جاذبية الأحزاب اليسارية والاشتراكية والشيوعية في أوروبا بتوفير اقتصادٍ أكثر ميلاً للمركزية قابل للحياة وتوفير بدائل اجتماعية.

ثانياً: كانت الولايات المتحدة ترغب في إعادة الحيوية للاقتصاد، في ألمانيا بصفة خاصة، للمساعدة في منع الغزو العسكري والسياسي السوفيتي لأوروبا الغربية. وكانت الخطة العسكرية هي خلق "وحدة متماسكة بما يكفي لتسخير القوة الصناعية الألمانية بدون العودة إلى سيطرتها التي كانت قبل الحرب، وأن تكون قوية بالدرجة الكافية لمواجهة الانتشار السوفيتي في أوروبا الشرقية".^(٢٥) وبصراحة، كانت خطة مارشال تهدف إلى إعادة صياغة أوروبا الغربية على النحو الذي ترغبه الولايات المتحدة.^(٢٦) وقد وفر الدمار الذي سببته الحرب العالمية الثانية للولايات المتحدة الفرصة لتحقيق تفضيلاتها الاقتصادية والسياسية. وهكذا، فإن الأمر يقتضى سياساتٍ أخرى لو أن الولايات المتحدة كانت تسعى لتحقيق النتائج المرغوبة بالنسبة لها في مناطق أخرى من العالم.

أخيراً: فإن هذه الخطة قد سمحت للولايات المتحدة أن تقدم تقنيات الأعمال الأمريكية للشركات الأوروبية، والتي تواجه وتتغلب عموماً على مختلف المعوقات.^(٢٧) وربما كان هذا أحد أقل الأهداف محوريةً في خطة مارشال، ولكن مجتمع الأعمال الأمريكي قد حظي بنفوذٍ على الشركات الأوروبية من خلال هذه العملية. وبعبارة أخرى، لقد غيرت خطة مارشال مختلف جوانب الوضع القائم وجعلتها أكثر ملاءمة للتفضيلات الأمريكية.^(٢٨)

وبعد الحرب بفترة قصيرة تم تبني سياساتٍ من أجل تغيير سياساتٍ أخرى في مناطق أخرى في العالم. وفي عام ١٩٥٠م تم تبني برنامج ترومان Truman "النقاط الأربع"، وتم بموجبه تقديم مساعداتٍ للمناطق النامية. وفي عام ١٩٥١م بدأت الولايات المتحدة تنسق بين المساعدة الفنية وبرامج المعونة الاقتصادية والعسكرية من خلال إنشاء وكالة الأمن العسكري Military Security Agency. وفي عام ١٩٥٤م أُعطيت إدارة التعاون الدولي، ومقرها وزارة الخارجية، مسؤولية إدارة المساعدات الدولية الاقتصادية والسياسية والتنمية الاجتماعية. وقد استمر حجم المعونات، وعدد برامج المعونة، التي قدمتها الولايات المتحدة للدول الأخرى في التزايد طوال العقد. وتفسر نظريتنا بشكل جيد نشاط الولايات المتحدة المتنامي في سياسة المعونات الخارجية وتشديدها على تغيير سلوكيات الدول المستقبلية للمعونة.

وتتوقع نظرية السلعتين أنه حينما تصبح دولة قوية ما أكثر قوة فإنها ستزيد بشكل ملموس من سلوكيات معينة والتي عرفناها على أنها ساعية إلى التغيير. ويرى النموذج (*) أن التحالفات بين الدول القوية والدول الأضعف، والذي أشار إليه مورو Morrow بمصطلح "التحالف غير المتكافئ"، تنطوي على تداول للسلع يحقق منفعة متبادلة لكلا الطرفين. فالدولة الأضعف يكون بمقدورها اكتساب بعض الحفاظ، أو "الأمن" بتعبيرات مورو، من دول أقوى، على حين تتمكن الدولة الأقوى من الفوز ببعض الامتيازات السياسية من الدولة الأضعف. ولنأخذ التحالف بين نيوزلندا والولايات المتحدة أو بين بريطانيا والبرتغال بعين الاعتبار. فعموماً مثل هذه التحالفات تحقق القليل لو أن الشيء الذي سيزيد هو أمن الدولة الأقوى. وبالفعل، قد يكون من المحتمل بدرجة أكبر أن تصير الدولة الأقوى منخرطة في صراعات دولية، حماية لحليفها الأضعف. وفي المقابل، فإن قدرة الدولة الأضعف على حماية مصالحها، بما فيها وجودها الفعلي، قد تزايدت من الناحية المادية. ولكن السؤال هو: لماذا تدخل الدول الكبيرة في مثل هذه الترتيبات المرصودة بشكل متكرر رغم غرابتها، ماذا ستكسب؟ ستستمد الدولة الأكثر قوة من هذه التحالفات غير المتكافئة فائدة "الاستقلال" autonomy، بتعبير مورو، أو التغيير، بلغتنا نحن. ذلك أن الدولة الأقوى توفر بعض الأمن (الحفاظ على الوضع القائم) للدولة الأصغر وفي المقابل تعطي الدولة الأصغر بعض الامتيازات السياسية أو الاقتصادية للدولة الأكثر قوة. (سوف نستكشف هذه المقولة بعمق أكبر في الفصل السابع) وهكذا، تؤدي نظرية السلعتين بنا إلى أن نتوقع أن الدولة القوية حينما تكتسب مزيداً من القوة فإنها ستقوم بعمل المزيد من التزامات التحالف، وخصوصاً مع الأطراف الأضعف.

ويتطابق سلوك الولايات المتحدة مع هذا التوقع. فحقيقة تجنب الولايات المتحدة الدخول في تحالفات في وقت السلم السابق على الحرب العالمية الثانية قد جعلت من شبكة التحالفات الواسعة التي أسستها بعد الحرب أمراً ذا دلالة أكبر. فقد تم التوقيع على حلف ريو "Rio Pact" عام ١٩٤١م بالتوازي مع ميثاق منظمة الدول الأمريكية (OAS). وصار بمقدور الولايات المتحدة من خلال هذه التحالفات تنسيق السياسات الخارجية لعدد من الدول لمصلحتها الخاصة؛ وربما يلاحظ هذا الأمر بكل سهولة في التأييد الذي منحه منظمة الدول الأمريكية للولايات المتحدة في صراعها الطويل مع كوبا. وقد أسست اتفاقية شمال الأطلسي، الموقعة عام ١٩٤٩م، حلف شمال الأطلسي NATO والذي على أثره أصبحت الولايات المتحدة مرتبطة سياسياً وعسكرياً بغرب أوروبا. ووقعت الولايات المتحدة اتفاقية دفاع متبادل مع الفلبين عام ١٩٥١م، وفي مقابل تعهداها بالدفاع عن مجموعة الجزر إذا ما تمت مهاجمتها، حظيت الولايات المتحدة بحقوق تتعلق بوجود قاعدة لها في خليج سوبيك Subic. وشهدت نفس السنة تكوين الـ "آنزوس" ANZUS، وهو تحالف بين أستراليا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة (وسنناقش الآنزوس بتفصيل أكبر في الفصل القادم). وفي عام ١٩٥٢م، توصلت الولايات المتحدة واليابان إلى اتفاقية التعاون والأمن

المتبادل وتم توقيع معاهدة الدفاع المشترك بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة عام ١٩٥٣م بعد نهاية الحرب الكورية. تم توقيع اتفاقية منظمة جنوب شرق آسيا SEATO عام ١٩٥٤م بين الولايات المتحدة، وأستراليا، وبريطانيا وفرنسا ونيوزيلندا وباكستان والفلبين وتايلاند. (وكان انضمام فيتنام الجنوبية من خلال "بروتوكول" ولم تكن دولة موقعة على الاتفاقية). كما قامت الولايات المتحدة بتوقيع اتفاقية دفاع متبادل مع تايوان عام ١٩٥٤م.^(٢٩) وقد سجل هاركافي Harkavy أنه على حين لم تكن الولايات المتحدة ضمن الدول الموقعة على وثيقة الحلف المركزي CENTO إلا أنها كانت مندرجة في إطارها مع بريطانيا، والعراق، وتركيا، وإيران، وباكستان.

لقد كانت جميع هذه التحالفات مع دول أصغر، وكان معظم حلفاء الولايات المتحدة الجدد دولاً نامية. وباستثناء حلف الناتو، فإنه ليس ثمة تحالف من بين جميع هذه التحالفات الجديدة ينبغي النظر إليه بوصفه إضافة ملموسة للأمن الأمريكي، وفي حالتي "آنزوس" ومنظمة الدول الأمريكية، فإن المصالح الأمريكية لم تكن مهددة بدرجة خطيرة من قبل الاتحاد السوفيتي أو من قبل أي دولة أخرى. ولكن هذه التحالفات وفرت للولايات المتحدة سبلاً مباشرة لممارسة النفوذ، بأي كيفية، على السياسة في هذه الدول. كما كانت منظمة الدول الأمريكية بمثابة المحرك للولايات المتحدة لتنسيق السياسة الخارجية مع جيرانها الجنوبيين. فالضمانات الأمنية الموجودة في آنزوس سمحت للولايات المتحدة بالحصول على الموافقة من الحليفين الآخرين فيما يخص بعض الأشياء: مثل تشجيع "اتفاقية السلام الحر Liberal Peace Treaty" مع اليابان، والتعاون في العمليات العسكرية الخاصة في منطقة جنوب شرق آسيا. وحتى حلف الناتو، الأقل من حيث درجة عدم التكافؤ بين التحالفات الجديدة، كان يُنتقد أحياناً باعتباره وسيلة لممارسة النفوذ الأمريكي في أوروبا. لقد استخدمت الولايات المتحدة هيمنتها لتوقيع اتفاقيات يتم من خلالها توفير الأمن لحلفائها الجدد في مقابل تنازلاتٍ سياسية.

ونعتبر المبادرة بإثارة الصراعات العسكرية بشكل عام سياسةً أخرى ساعيةً إلى تحقيق التغيير. ذلك أنه عندما تثير إحدى الدول نزاعاً ضد دولةٍ أخرى فإن هذا يحدث لأنها ترغب في تحقيق تغييرٍ في الوضع القائم. (وستتناول هذه النقطة بمزيدٍ من التفصيل في الفصل السادس) ومن هنا، وبالأخذ من النظرية مباشرةً، نتوقع أن الدولة القوية إذ تكتسب مزيداً من القوة ستزيد من معدلات المبادرة بإثارتها للنزاعات بشكلٍ ملحوظ. وكما تتبنا نظرية السلعتين، فقد تزايد معدل إثارة الولايات المتحدة للنزاع جوهرياً في أعقاب مرحلة ما بعد الحرب. فطبقاً لقاعدة بيانات النزاعات العسكرية بين الدول MID، فقد أثارت الولايات المتحدة عام ١٩٣٠م نزاعين عسكريين في الثلاثينيات، وثلاثة في الأربعينيات بعد الحرب العالمية الثانية. وارتفع هذا العدد إلى أحد عشر نزاعاً في الخمسينيات، وتسعة عشر نزاعاً في الستينيات^(٣٠).

ومن المهم أن نسجل أن الدافع وراء هذه السلوكيات التي أوجزناها هو في الواقع ما أشارت إليه النظرية.

ذلك أنه خلال فترة ما بعد الحرب، خصوصاً في السنوات الأولى، كانت الولايات المتحدة تريد وتسعى لتغيير العالم بما يتفق أكثر مع ما ترغب. وكما لاحظ ليفلر Leffler أن الأمريكيين "قد توقعوا بعد الحرب بفترة قصيرة أن يعيدوا تشكيل العالم وذلك على حسب صورة العالم في ذهن أمريكا، وأن يخلقوا القرن الأمريكي، فكانوا ينوون دفع السلام العالمي، وتدعيم الاستقرار الدولي، وفي نفس الوقت قاموا بحراسة الأمن القومي، ودعموا القوة الأمريكية، وعلاوةً على ذلك، قاموا بزيادة الرخاء الاقتصادي الأمريكي"^(٣١). ويوجد مثالان يوضحان المقصود فيما يتعلق بالدوافع الأمريكية. ففي ديسمبر ١٩٤٥م كانت الولايات المتحدة تقوم بعمل مفاوضات حول اتفاقية قرض والذي بموجبه سوف تعطي الولايات المتحدة بريطانيا ٤.٤ مليار دولار بمعدل فائدة منخفض جداً (أقل من ٢٪). وعلى حين قد يكون الإيثار والرغبة في دعم الحليف قد لعبا دوراً في هذا القرار، إلا أنه من المثير أن بريطانيا قد قامت مقابل ذلك بخفض المعوقات التي تواجهها التجارة الأمريكية في الكومنولث البريطاني^(٣٢). وبالمثل، فقد استخدم الرئيس "أيزنهاور وكالة الاستخبارات المركزية CIA في عام ١٩٥٤م" لخلق رئيس جواتيمالا وأتبع ذلك على الفور بمعونة عسكرية قدرها ٤٥ مليار دولار للنظام الجديد. لقد صُممت هذه السياسات بصراحة لإعادة تشكيل سياسات الآخرين لتكون أكثر تماشياً مع رغبة الولايات المتحدة.

وأخيراً: فإننا نتوقع أن أي دولة تخضع لتغيير يتمثل في زيادة كبيرة في إمكاناتها النسبية ستشهد بعض الخلافات فيما يتصل بسياستها الخارجية. وطبقاً لنظريتنا، فإن الصراعات الداخلية المتعلقة بالسياسة الخارجية ينبغي أن تحدث أساساً بشأن تحديد التفضيلات المجتمعية التي توجه السياسة الخارجية للدولة. ذلك أن بؤرة الجدل ينبغي أن تتضمن المزيج المناسب من السياسات الرامية لتحقيق الحفاظ على الوضع القائم، وتلك الساعية لتحقيق التغيير. وعندما تمر الدولة بحالة من الزيادة في الإمكانات فإننا نتوقع أن تتبنى ملف سياسة جديد ينتج مزيداً من التغيير ومزيداً من الحفاظ على الوضع القائم. وهكذا، فإنه ينبغي على جميع الفاعلين المحليين أن يدركوا أن ثمة تحسناً قد طرأ، حيث يحصل كل طرفٍ على مزيدٍ مما يرغب. وكما يجادل سنايدر J. Snyder، "يتم تحقيق تناغم السياسة الخارجية وانسجامها بإعطاء ذوي النزعة الدولية internationalist، الساعين إلى التغيير في نظريتنا، وذوي النزعة القومية nationalist، الساعين إلى الحفاظ على الوضع القائم، ما أرادوا فيما يتعلق بقضايا اهتمامها للغاية"^(٣٣). لقد كان هذا، طبقاً لنظريتنا، هو مصدر التوافق بين الحزبين في أعقاب الحرب بخصوص السياسة الخارجية. وقد سمحت القوة العظيمة للولايات المتحدة لأولئك الذين يريدون التغيير وأولئك الذين يرغبون في الحفاظ على ما أرادوا. وتتجلى صحة هذا خصوصاً عندما يتم الاهتمام بالهيكل المؤسسي لصنع السياسة الخارجية الأمريكية. وقد ناقشنا في موضع آخر^(٣٤) أن الرئيس الأمريكي يقوم بوضع الأجندة أو ترتيب الأولويات للسياسة الخارجية. فمسؤوليته أن يقترح ملف السياسة الخارجية في حين أن وظيفة الكونجرس هي أن يصدق أو لا يصدق على

التغييرات المقترحة. وقد وفرت الزيادة في القوة الأمريكية، فيما بعد الحرب، الفرصة للرئيس أن يقوم بتغييراتٍ مثيرة في السياسة الخارجية. ومع احتمال دفع منحى حدِّ إمكانيات الإنتاج بعيداً نحو الخارج، فسوف ينظر معظم أعضاء الكونجرس إلى أي سياسة يقترحها بوصفها تحسناً لوضع الولايات المتحدة ومن ثم يتم التصديق عليها.

وعلى أي حال، تحدث المجادلات حول السياسة الخارجية، ولكنها ليست جدالاتٍ موسعة بحيث نرى تركيزها على التوازن المناسب بين التغيير والحفاظ. وبدرجةٍ كبيرة، يمكن للمرء أن يفسر التصادم بين ذوي النزعة الانعزالية و ذوي النزعة الدولية الانفتاحية في مرحلة ما بعد الحرب وفقاً لهذه الرؤية. فنقصد بالانعزاليين عموماً هؤلاء الذين يُثمنون الحفاظ على الوضع القائم بشكلٍ حصري تقريباً. وكانت نقطة اهتمامهم الرئيسة تتجلى في وجوب أن تركز الولايات المتحدة مواردها وطاقتها لحماية ما حققته بالفعل أكثر مما تحاول تغيير تلك الأشياء، وأن محاولات تدعيم التغييرات المرغوبة في العالم قد جلبت معها مخاطر على ما يتمتع به الأمريكيون بالفعل. ولم يكن الانعزاليون يعتقدون أن نشر الديمقراطية، وزيادة المكاسب من التجارة، وجعل العالم أفضل لكل فرد، هدفاً سيئاً، وإنما اعتقدوا فقط أن محاولات تحقيق ذلك يجلب الخطر. لذا، ينبغي فقط مواجهة تلك الأشياء في النظام الدولي التي تمثل تهديداً مباشراً للولايات المتحدة ذاتها، وليس لخلقها أو مصالحتها العالمية والمصطنعة الأخرى. وفي المقابل، فقد اعتقد الانفتاحيون ذوو النزعة الدولية بشكلٍ مثالي أن الأمريكيين ملزمون بجعل العالم مكاناً أفضل. واعتقدوا أن نشر الديمقراطية، والثروة، والحريات المدنية لها قيمتها التي تبرر الأخطار. وأحسوا أن الولايات المتحدة ينبغي أن تخصص بعض مواردها لتحقيق هذه الأهداف. وبالإضافة لتحقيق التغييرات المرغوبة، فإن أعمالاً من قبيل نشر الديمقراطية والرأسمالية في العالم ستساعد على إيجاد السلام الدائم في العالم. وللتأكد، فقد كان بعض الانفتاحيين يسعون للحفاظ على الوضع القائم حيث اعتقدوا أن الانخراط بفاعلية في الشؤون الدولية كان ضرورياً لحماية ما تمتلك الولايات المتحدة بالفعل. وكان هؤلاء الأشخاص يؤمنون بأنه يجب قياس وتوجيه الانفتاحية الأمريكية انطلاقاً فقط من اعتبارات الحفاظ على الوضع القائم. ونتذكر هنا واقعيين مخلصين من أمثال جورج كينان Kennan، وهانز مورجانثو Morgenthau، واللذين أيد كلاهما بقوة سياسةً خارجيةً نشطةً مصممةً لاحتواء الاتحاد السوفيتي بهدف الحفاظ على التوازن العالمي للقوة المرغوب للولايات المتحدة. لقد شعر كينان ومورجانثو بأنه يتوجب على الولايات المتحدة أن تكون نشطةً على الصعيد الدولي^(٣٥)؛ وأنها ينبغي أن تركز مواردها على مناطق العالم القادرة على تهديد المصالح الحقيقية للولايات المتحدة. فلم تكن جنوب شرق آسيا منطقةً توجد فيها مصالح أمريكية أصيلة حاضرة ولا مهددة. ولهذا السبب، ولدهشة الكثيرين، كان كينان ومورجانثو من أوائل المعارضين للتورط الأمريكي في فيتنام^(٣٦). ولم يمتد تأييدهما لتبني موقف متصلب وقوي ضد السوفيت ليتحول إلى سعيٍ للتغيير والتي رأيا أنها منتجةٌ لأخطار أكثر من المكاسب المترتبة عليها.

ولنتحول إلى تأثيرات تناقص القدرة النسبية على السياسة الخارجية الأمريكية. لقد تناقصت القدرة النسبية للولايات المتحدة مقارنةً بباقي العالم بعد بداية الحرب الباردة وحتى انهيار الاتحاد السوفيتي. وتقوم نظرية السلعتين بوظيفة جيدة للتفسير والتنبؤ بتأثيرات التناقص النسبي في القوة على السياسة الخارجية الأمريكية. ويقرر التوقع الأكثر بروزاً والذي يخرج من النظرية أن أي دولة تعاني مثل هذا التناقص ينبغي عليها أن تقلل من نشاطات سياستها الخارجية. وتتضمن الاستنتاجات الأكثر إثارة للقرارات المحددة التي تحقق هذه التغييرات. وإذا افترضنا أن الولايات المتحدة قد تصرفت بانسجام وبدون اعتبار للعوامل الداخلية، فإنه يوجد استنتاج مهم آخر. فإنه بالنسبة لدولة قوية مثل الولايات المتحدة، ينبغي أن تحدث العودة إلى الوضع السابق، والناجمة عن الإمكانيات المتناقصة، أي السعي للتغيير مع تناقص أصغر في النشاطات الساعية للحفاظ على الوضع القائم؛ ومن ثم تتزايد قدرة الدولة على إنتاج التغيير بشكل أسرع مقارنةً بقدرتها على إنتاج الحفاظ.

وعلى أية حال غيرت الاعتبارات السياسية المحلية هذا التوقع الثاني نوعاً ما. ويعتبر الرئيس الأمريكي هو صانع أجندة أولويات السياسات الخارجية، ومن ثم فهو قادرٌ على وضع بنود النقاش واقتراح السياسات أو تعديل السياسات التي سيتم تبنيها. ويمكن للفاعلين المحليين إما أن يقبلوا وإما أن يرفضوا اقتراحات الرئيس، لكن هو الذي يقترح السياسات بصفة مبدئية. فإذا أعلن الرئيس مثلاً عن انخفاض الإمكانيات المتاحة وأنه سيتوقف عن نوعي النشاط كليهما، فإنه سيُغضب أولئك الذين يشدون التغيير، وأولئك الذين يسعون للحفاظ على الوضع القائم. وبدلاً من ذلك، تتوقع النظرية أن الدولة التي تتناقص إمكانياتها النسبية، مثل الولايات المتحدة أن تقلل من نشاطاتها بشكلٍ شامل في منطقة ما أو أخرى؛ ومن ثم يتمكن الرئيس من الحفاظ على تأييد قطاع من السكان على الأقل. والنتيجة، طبقاً للنظرية، أنه ينبغي أن تصبح السياسة الخارجية موضوعاً للنقاش العام بشكلٍ متزايد بينما تتناقص القوة النسبية للدولة، ومتى اقترح الرئيس سياسات تصب بالضرورة في مصلحة عمل ما على حساب عملٍ آخر. فجماعاتٌ مختلفة، تؤيد سياساتٍ معينة، ترى سياساتها المفضلةً جديدةً بالموارد النادرة بشكلٍ مطرد. ويمكن رؤية النقاش عموماً باعتباره متركزاً على ما إذا كان واجباً تخصيص موارد السياسة الخارجية المنخفضة لتغيير العالم أو حماية ما تمتلك بالفعل. وتجدر الإشارة إلى حقيقة أن معظم النزاعات الخطيرة قد شملت نشاطاتٍ تشد التغيير. فخلال الستينيات والسبعينيات، وبينما تأكلت القوة النسبية الأمريكية إزاء نظيرتها الخاصة بدولٍ أخرى، صارت المعونات الخارجية والأنشطة السرية هدفاً لمعارضةٍ داخليةٍ ملموسة. وأثناء نفس الفترة، مارس الكونجرس ضبطاً أكبر على الأنشطة السرية. لقد نشبت الصراعات السياسية الداخلية بشأن نشاطاتٍ معينة، من قبيل قضية التدخل في أنجولا، وقد نتج عنها غالباً سلوكٌ أقل سعياً للتغيير.

وتنبأ النظرية، مع تنحية السياسة الداخلية جانباً، بتخفيضاتٍ ملحوظةٍ في السياسات الرامية للتغيير،

وانتقاص محدود في السياسات التي تنشُد الحفاظ على الوضع القائم. وتؤدي بنا النظرية إلى توقع بقاء الولايات المتحدة على مستوياتها المرتفعة من الإنفاق على الدفاع، على سبيل المثال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العلاقات الدولية المتكافئة، التي تقتضي إعطاء موارد أقل لحماية الآخرين، ومن ثم التضحية بقدر أقل من الحفاظ لصالح التغيير، ووفقاً للنظرية، ينبغي أن تصبح أكثر انتشاراً. وقد كان لنا أن نتوقع كذلك أن ترد على الصراعات الموجهة إليها بأفعال ذات طابع عسكري. ونتوقع أيضاً أن نرى سياسات أقل سعياً للتغيير: فسوف يتم تجنب التحالفات غير المتكافئة، وهي تلك التي تتم بين الولايات المتحدة ودول أضعف كثيراً، لصالح تكوين ارتباطات أوثق مع دول قوية. وطبقاً للنظرية، سوف تخفض الولايات المتحدة الالتزامات القائمة، وذلك من أجل توفير الموارد المطلوبة لإنجاز الحفاظ الناتج عن تلك السياسات. ولنا أن نتوقع أيضاً معدلاً منخفضاً من مبادرات إثارة النزاع، وهي سياسة أخرى تعد الأكثر ارتباطاً بالسعي إلى التغيير. وأثناء فترات تناقص الإمكانيات النسبية، حيث ينبغي أن يوجد تقدم تكنولوجي أبداً في المجال العسكري؛ نتوقع مستوى منخفضاً من المعونة الخارجية، وتخفيضات في استخدام النشاطات السرية للتأثير على الدول الأخرى وبنبغي الإقلال منها كذلك.

ونؤكد مرة أخرى أن نمط السلوك الفعلي متوافق مع تنبؤاتنا. فقد حاولت الولايات المتحدة، خلال الوفاق، حماية الوضع القائم بواسطة سياسة التنسيق مع الاتحاد السوفيتي، كما أقامت علاقات مع الصين. وقد جعل النمو النسبي في إمكانات هذين الخصمين السابقين من نشاطات دعم الحفاظ من قبل الولايات المتحدة أكثر وضوحاً. وبعد إتمام الانسحاب من فيتنام، استمر الإنفاق العسكري الأمريكي في الزيادة، بل إنه استمر في التصاعد، كما لاحظنا، حتى بعد سقوط الاتحاد السوفيتي: فمقارنةً بعام ١٩٧٩م، كان الإنفاق بعد اثني عشر عاماً أعلى بنسبة ٢٢٪ بالقيمة الحقيقية. وحينما قام آخرون بعمل عسكري ضد الولايات المتحدة، فإنها قامت بالرد، كما فعلت في حادثة ماياجيز Mayaguez. وبعبارة أخرى، لم تعان السلوكيات الرامية للحفاظ على الوضع القائم تناقصاً ملحوظاً. بينما نلاحظ على أي حال انخفاضاً ملموساً في السلوكيات التي تنشُد التغيير. وكان هناك ثمة انخفاض في جهود التحالف مع قوى أضعف، وتم تخفيض بعض الالتزامات القائمة. وتراجع معدل تكرار المبادرة بإثارة النزاعات الدولية بشدة. كما تناقص أيضاً معدل تبني جوانب التقدم التكنولوجي في المجال العسكري، وبالنسبة لمعظم فترة السبعينيات حتى التسعينيات كان هناك ثمة انخفاض في القوات البحرية والقوات الجوية.

ونريد أن نتحول إلى تقديم وصف مختصر للسياسة الخارجية الأمريكية فيما بعد عصر الحرب الباردة وكما أوضحت نظريتنا بجلاء من خلال السجلات. ونريد أيضاً إعطاء بعض الاهتمام بالسياسة الخارجية الأمريكية منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١م؛ ويقدم المنظور الخاص بنظرية السلعتين مجموعة مختلفة من التفسيرات لسلوك الولايات المتحدة بأكثر مما كان مستخدماً بصفة عامة في النقاش العام. لذا نأمل في أن الفحص السريع للسياسة الخارجية الأمريكية سيوضح استخدامات نظرية السلعتين، ويقدم مدخلاً تحليلياً له قيمته.

السياسة الخارجية للولايات المتحدة منذ انتهاء الحرب الباردة

منذ عام ١٩٩٠م كان هناك حدثان هامان يُنظر إليهما كمحددين لدور الولايات المتحدة في العالم، وهما :

- انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١م .

- هجمات مبنى التجارة العالمي والبنيتاجون في الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م .

فقد أوضح انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١م أنه لم يعد ثمة معنى لسياسة الاحتواء. ومن ثم، فقد زالت فجأة القاعدة الإرشادية لسياسة الولايات المتحدة والتي استمرت على مدى خمسين عاماً، واختفى العدو الرئيس، ومن ثم لاحت العديد من الفرص المتصلة بالسياسة الخارجية. أما هجمات الحادي عشر من سبتمبر فقد اقتضت إعادة توجيه فوروية للسياسة الأمريكية لكي تحارب فاعلاً دون مستوى الدولة، والذي يستخدم الإرهاب باعتباره سلاحه الرئيس. وقد اشتملت استجابة الولايات المتحدة لهذين الحدثين المختلفين جداً على مدى من السياسات الخارجية يتراوح ما بين تشجيع امتداد حلف الناتو، وشن حملة قصف على صربيا بشأن سياساتها في كوسوفو، وأن تغزو أفغانستان والعراق. وعلى ذلك فإنه سيكون من الخطأ النظر إلى الاستجابات الأمريكية بشأن الحدثين السابقين على أنها محددة مسبقاً وأن الأعمال المحددة تكون خلواً من الاختيار. وبدلاً من ذلك، يمكن تفسير هذه الأعمال في سياق نظريتنا الأكثر عمومية.

وتعتبر نظرية السلعتين مفيدة في تفسير الطبيعة العامة للسياسة الخارجية الأمريكية منذ ١٩٩١م، كما أن تطبيق النظرية لاحقاً سيوضح بساطتها وجدواها كأداة. وطبقاً للنظرية، فإن العامل الرئيس الذي يؤثر على السلوك الدولي لدولة ما هو إمكاناتها النسبية. كما تؤثر التفضيلات السياسية للقادة بالتأكيد على السياسات التي تتبناها الدولة، وتوجد بالتأكيد فوارق ما بين إدارتي كلينتون وجورج بوش الابن، ومع ذلك، وعند التركيز فقط على أهم المتغيرات البيئية، وهي القدرات النسبية، وتطبيق النموذج، فإنه يمكننا أن قول الكثير بشأن الميول في السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

ويوضح الجدول رقم (٣.١) نسبة الناتج المحلي الإجمالي لكل من القوى السبع الكبرى إلى الناتج المحلي الإجمالي المشترك لها جميعاً خلال الفترة من ١٩٨٥م حتى ٢٠٠٣م^(٣٧).

وكما يتضح من الجدول فإن الولايات المتحدة كانت الدولة الأقوى طوال هذه الفترة. فقد كانت إمكاناتها بالنسبة لهذه الدول الأقوى آخذة في التزايد: فقد كان الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة أقل من ٣٨٪ عام ١٩٨٥م من مجموع الناتج المحلي الإجمالي المشترك للدول السبع الكبار، وارتفع إلى أكثر من ٤٧٪ بحلول عام ٢٠٠٣م^(٣٨). فمن الواضح أنه كان بمقدور الولايات المتحدة أن تعكس التناقص في إمكاناتها النسبية في الفترة ما بين ١٩٤٧م و١٩٨٢م والتي ناقشناها مسبقاً. فالولايات المتحدة أبعد ما تكون عن التدهور في الإمكانيات؛ فهي دولة

قوية وتصبح الأقوى من الناحية النسبية. لكن قد تكون الحالة كذلك بأن تتآكل الهيمنة الأمريكية في وقت ما في المستقبل. لكن في الوقت الحالي فإن السيطرة الأمريكية لا يمكن إنكارها، ولا يبدو عليها في الوقت الحالي أي مؤشر وشيك للضعف.

الجدول رقم (٣،١). نسبة الناتج المحلي الإجمالي المشترك في GDPs في الدول السبع الكبرى ١٩٨٥ - ٢٠٠٣ م.

الدولة	١٩٨٥	١٩٩١	١٩٩٧	٢٠٠٣
الولايات المتحدة	٣٧.٥	٤١.٤	٤٤.١	٤٧.٣
اليابان	٢٦.٣	٢٤.٣	٢٣.١	١٨.٨
ألمانيا	١٢.٧	١٢.٤	١١.٣	١٠.٤
بريطانيا	٦.٠	٧.٢	٧.١	٧.٨
فرنسا	٨.٥	٨.٥	٧.٥	٧.٦
الصين	١.٨	٢.٦	٤.٨	٦.١
روسيا●	٧	٣.٦	٢.٢	١.٩
الإجمالي	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%٩٩.٩

● الاتحاد السوفيتي.

وكما لاحظنا أعلاه، فإن نموذج السلعتين لديه تنبؤات بشأن سلوك الدول القوية متزايدة الإمكانيات: فمن المتوقع أن تبذل مثل هذه الدول جهوداً أكبر لتغيير الوضع القائم إلى ما ترغب. كما يجب أن تكون الموارد المخصصة للحفاظ على الوضع القائم متزايدة كذلك، ولكن ليس بدرجة زيادة الموارد المخصصة للسياسات التي تسعى إلى التغيير. ولعل جولة قصيرة حول السلوك الدولي للولايات المتحدة منذ عام ١٩٩١ م في أربعة مجالات للسياسة الخارجية أن تدعم هذه التوقعات.

فمع زوال الاتحاد السوفيتي، توقع العديد من المراقبين أن يشهدوا تفكك حلف شمال الأطلسي. فقد كان الهدف

الأساسي من الحلف، بعد كل شيء، هو ردع أي هجوم سوفيتي على أوروبا الغربية، وأن يحقق التوازن مع القوة السوفيتية بشكل عام. فبالنظر إلى التحالفات باعتبارها تجميعاً للإمكانات، وأنها توفر الأمن لجميع أعضائها، يبدو هذا التوقع معقولاً تماماً ويمكن فهمه. ولكن ليس هذا ما تقوم به التحالفات غير المتكافئة، التي تكون بين قوى كبرى وقوى صغرى، بأي حال، طبقاً لنظرية السلعتين. فالتحالفات غير المتكافئة مثل الناتو هي آليات لاكتساب الحفاظ على الوضع القائم بالنسبة للدول الأقل قوة، بينما تحظى الدول الأقوى بالتغيير. وبصياغة أبسط، تفوز الدول الأقوى بامتيازات سياسية من الدول الأضعف في مقابل توفير الحماية، والحفاظ على الوضع القائم، من التهديدات التي تواجه الأشياء المهمة بالنسبة لها. ويوجد لدى الولايات المتحدة الأسباب الكافية التي تجعلها راغبة في استمرار حلف الناتو؛ إذ يعد هذا الحلف أحد الأطر السياسية التي يتأتى للولايات المتحدة من خلالها إقناع الدول الأوروبية بشأن القضايا السياسية. والأكثر من ذلك فإنه مع زيادة الإمكانات الأمريكية فإنه كان لنا أن نتوقع سعي الولايات المتحدة لتوسيع حلف الناتو. ويتطلب تكوين واستمرار التحالفات غير المتكافئة (كما سنناقش بالتفصيل في الفصلين الرابع والسابع) توافر الموارد: فالأعضاء الأصغر يريدون الحصول على شيء ما من الدول الأقوى في مقابل تنازلاتهم السياسية، والولايات المتحدة لديها القدرة حالياً على الوفاء بتلك التوقعات. وبإضافة بولندا، وجمهورية التشيك، وبلغاريا، وإستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والتحرك لضم ألبانيا، وكرواتيا، ومقدونيا، يسمح حلف شمال الأطلسي للولايات المتحدة أن تمارس مزيداً من النفوذ في أوروبا. وبالتحديد، فقد كان للولايات المتحدة ميلٌ لإيجاد مؤسسات ديمقراطية مستقرة في أوروبا، وعلى المستوى العالمي، وحلف الناتو يوفر للولايات المتحدة أحد السبل للتحرك لإدراك هذا الهدف. ويمكن تحقيق تنسيق السياسات بشأن قضايا أخرى، مثل التكامل الاقتصادي، بسهولة أكبر من خلال تواجد حلف الناتو في أوروبا والمشاركة الواسعة التي يحققها. وبوضوح، لقد كان توسع حلف شمال الأطلسي متوقعاً من قبل نظرية السلعتين.

وتعتبر المعونات الخارجية مجالاً آخر للسياسة الخارجية حيث تؤدي نظرية السلعتين بنا إلى توقع تخصيص المزيد من الموارد. لقد نظرنا إلى تلك السياسة باعتبارها موجهة بالأساس لتحقيق التغيير في سلوك الدول المتلقية للمعونات. وعلى ذلك، يُتوقع أن تزيد الدول التي تشهد تغييراً أكبر من معوناتها الخارجية. وكما توقعنا، زادت الولايات المتحدة مساعداتها الخارجية بدرجة كبيرة. فطبقاً لبيانات البنك الدولي: ارتفعت نسبة المعونات الاقتصادية من حوالي ٠,١٠٪ إلى نحو ٠,١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في الفترة من عام ٢٠٠٠م حتى عام ٢٠٠٣م. وتشير الدلائل السياسية أن الولايات المتحدة تنوي زيادة مساعداتها الخارجية أكثر من ذلك. وقد أشرنا إلى إعلان الرئيس بوش في عام ٢٠٠٢م: أن الولايات المتحدة ستزيد معوناتها الخارجية إلى ثلاثة أضعاف في المستقبل. ويُتوقع أن تحقق هذه المعونات للولايات المتحدة تنازلاتٍ من الدول المتلقية في إطار الحرب ضد الإرهاب، وجهود

الحد من تهريب المخدرات ، والحد من المعوقات التي تحول دون حرية التجارة.

وتمثل المبادرة بإثارة صراع السياسة الثالثة التي تستخدمها الدول الساعية للتغيير. وتتنبأ نظرية السلعتين بوجود ارتفاع معدل إثارة الولايات المتحدة للصراعات الدولية طوال الفترة منذ عام ١٩٨٥م بينما كانت إمكاناتها آخذة في التزايد. فقد سجلت قاعدة بيانات النزاعات العسكرية بين الدول MID^(٣٩). جميع الحالات منذ سنة ١٨١٦م حتى سنة ٢٠٠١م والتي تضم تهديد دولة باستخدام القوة، أو نشر قواتها، أو باستخدامها القوة ضد دولة أخرى. كما تسجل أيضاً الدولة (أو الجانب، في حالة الأعمال متعددة الأطراف) الذي يبادر بإثارة الصراع العسكري. فقد كان الرقم المتوسط لمبادرة الولايات المتحدة بإثارة النزاعات الدولية ١.٦، و٢.٠، و٢.٦، في ثلاث فترات زمنية خمسية تبدأ من ١٩٨٧م حتى ١٩٩١م، ومن ١٩٩٢م حتى ١٩٩٦م، ومن ١٩٩٧م حتى ٢٠٠١م، بالترتيب. وبعبارة أخرى، توجد زيادة واضحة في معدلات الصراعات الدولية التي أثارها الولايات المتحدة.

وقد تزايد أيضاً تورط الولايات المتحدة في صراع عسكري واسع النطاق، والذي يمثل المجال الرابع للسياسة الخارجية. وقد كان بعض هذه الصراعات قد تم تصميمه بهدف زيادة الحفاظ على الوضع القائم، وتتوقع أن نرى زيادة في سعي الدول التي تصبح أقوى نحو إنتاج السلعتين. فكان القصد من الحرب التي قادتها أمريكا في العراق عام ١٩٩١م والتي أعقبت غزو تلك الدولة للكويت تدعيم الوضع القائم المعترف به دولياً. وكان الكثير من هذه الصراعات واسعة النطاق مصمماً لتغيير العالم بأي كيفية. فعلى مدى أربع سنوات تبدأ من عام ١٩٩٩م، اشتركت الولايات المتحدة في ثلاث عمليات عسكرية ضخمة.

- الأولى: قيام الولايات المتحدة مع حلفائها في الناتو بشن حملة لقصف صربيا استمرت لمدة ٧٨ يوماً من عام ١٩٩٩م بشأن الوضع في كوسوفو.

- والثانية: قيام الولايات المتحدة، في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر في عام ٢٠٠١م، بقيادة قوة مؤلفة من خمسة عشرة دولة للهجوم على أفغانستان، مطيحةً بنظام حركة طالبان ومحاولاً العثور على أسامة بن لادن.

- وأخيراً: وفي عام ٢٠٠٣م، وبمساعدة كبيرة من بريطانيا العظمى^(٤٠)، فقد قامت الولايات المتحدة بغزو العراق للإطاحة بنظام صدام حسين.

كان كل من هذه العمليات مصمماً لإحداث تغييرات ملموسة في الوضع الدولي القائم. فهي تعتبر، بشكل فردي أو كمجموعة من السلوكيات، نمطاً من الأعمال المتوقعة من دولة قوية آخذة في اكتساب مزيد من الإمكانيات. وقد ارتكزت تنبؤات نموذج السلعتين الذي قمنا بوضعه هنا فقط على القدرة النسبية للولايات المتحدة، والزيادات في هذه القدرة دون فعل أي شيء فيما يتعلق برئيس معين للولايات المتحدة أو الحزب الذي ينتمي إليه.

فبينما كانت لدى إدارتا كلينتون وبوش أهدافاً سياسية خارجية مختلفة، إلا أن كليهما نجح في استخدام الزيادة في قدرات الولايات المتحدة سعياً لتحقيق تلك الأهداف. وينبغي، في محاولتنا للتعرف على الفروق بين الإدارتين، ألا نتجاهل الثوابت العامة. فنظرية السلعتين تقول إن الدول الآخذة قدراتها في الزيادة سوف تسعى لتحقيق تفضيلاتها بنشاطٍ أكبر؛ أيّاً كانت تلك التفضيلات. ومن الواضح أن كلا الإدارتين قد سعت لتحقيق أهدافها المحددة، سواءً كانت لتحقيق تحولٍ ديمقراطي أكبر، أو لفرضٍ عزلةٍ دبلوماسية أكثر اكتمالاً على "دول الشر"، بهمةٍ أكبر؛ وفي بعض الأحيان كان يتم نقد هذا السعي لتحقيق تلك الأهداف بسبب تجاهله لتفضيلات المجتمع الدولي. فقد أثرت إدارة كلينتون، على سبيل المثال، عدم التوقيع على اتفاقية الألغام الأرضية Land Mine عام ١٩٩٧م والتي كانت تمنع استخدام هذه الألغام. وبقيت الولايات المتحدة، ولافتياً، هما الدولتان فقط من دول الناتو اللتان لم توقعا على الاتفاقية. وفي عام ٢٠٠١م، أعلنت إدارة بوش أنها لن تشارك في مناقشات لتنفيذ بروتوكول "كيوتو" Kyoto Protocol عام ١٩٩٧م، وهي الاتفاقية الدولية لتقليل انبعاث الغازات الحارّة والتي يعتقد على نطاق واسع أنها مسؤولةٌ غالباً عن رفع درجة حرارة العالم. كما أن الولايات المتحدة استمرت في حرب العراق في سنة ٢٠٠٣م بالرغم من الانتقادات الدولية واسعة النطاق. كما أن ردود الأفعال الأمريكية على هجمات الحادي عشر من سبتمبر قد أدت عموماً إلى إثارة الكثير من دول العالم.

ومن ثم يتوافق نمط ومضمون السياسة الأمريكية منذ عام ١٩٩١م تماماً مع تنبؤات نظرية السلعتين. فقد كانت قدرات أقوى دولة في العالم آخذةً في التزايد. وتقرر النظرية أنه للمرء أن يتوقع أن يرى تلك الدولة تخصص نسبةً أكبر من مواردها لمحاولة تغيير الوضع القائم. في حين أن بعض النظريات والمناهج الأخرى قد ترى أن الدولة القوية جداً موجهةٌ نحو الحفاظ على الوضع القائم، ومن ثم قد تواجه صعوبةً في تفسير السلوك الأمريكي، بيد أن ذلك السلوك متوافقٌ مع توقعات نظرية السلعتين.

الخاتمة . . .

كان هدفنا في هذا الفصل أن نوضح كيف أن التطبيق البسيط والمباشر لنظرية السلعتين على السياسة الخارجية للولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية يمكن أن يؤدي إلى تفسيراتٍ تختلف عن الفهم التقليدي. فنظرية السلعتين هي مدخلٌ عام وتتسم بقابليتها للتعميم. ولتأكيد ذلك، فإن النظرية تحدد متغيراتٍ معينة والتي تؤثر على السلوك الدولي، وبالاعتماد على ملاحظتنا بشأن القيم التي تأخذها هذه المتغيرات يمكننا أن نطرح مقولاتٍ بخصوص السلوكيات المتوقعة. وبمجرد أن تؤدي هذه النظرية مهمتها بالإشارة إلى المتغيرات المهمة، مثل القدرة النسبية أو اتجاه تغير هذه القدرة، فإنه يمكننا أن نرى بسهولة أي آثارٍ ينبغي أن تحدث. ويتمثل العمل الذي قمنا به في هذا الفصل في

تطبيق الدروس واسعة الأفق المتكشفة من النظرية كي تصبح بمثابة تفسيراتٍ ذائعة، إن لم تكن مقبولةً على المستوى الدولي، للسياسة الخارجية الأمريكية. ولم يكن القصد من هذا الفصل أن نعرض تفسيراً لتاريخ السياسة الخارجية الأمريكية بأكمله من منظور نظرية السلعتين؛ فمثل هذا الجهد يحتاج إلى مجلدات. وبدلاً من ذلك، فقد أردنا فقط توضيح مضامين النظرية بطريقة تبين، كما نأمل، أن تلك المضامين يمكن أن تقود إلى دروس جديدة وذات قيمة. وتناقش النظرية أن الدول الأقوى هي عموماً الأكثر سعياً للتغيير، وهلم جرا. ومن وجهة النظر هذه، فإن نظرية السلعتين ترى أن الجهود الأمريكية في المجال الدولي في فترة ما بعد الحرب موجهة في معظمها لتغيير الوضع الدولي القائم على نحو ما تفضل الولايات المتحدة. وتقدم النظم التي تم إرساؤها في بريتون وودز Bretton Woods عام ١٩٤٤م مثلاً لمحاولات الولايات المتحدة إحداث تغييرات في طريقة عمل النظام الدولي، كما أن محاولة تأسيس نظام غير شيوعي مكتفٍ ذاتياً في فيتنام يعد مثلاً آخر على السلوك الرامي للتغيير. وفي السنوات الحديثة، فإنه لا توجد دولة في العالم فعلت أكثر مما فعلته الولايات المتحدة لتغيير السياسة الداخلية والسياسة الخارجية للعراق، وكوريا الشمالية، وكوبا. وتتضمن توجهات هذه الدول الثلاث بعض أكثر الفروق وضوحاً بين تفضيلات الولايات المتحدة وبين المخرجات الدولية.

ولا يخضع هذا الفصل نظرية السلعتين للاختبار؛ ولكن سوف نقوم بعمل ذلك في الفصول القادمة وبعد أن نكون قد أردنا عرضاً شاملاً للنظرية. لقد كان هدفنا أن نبين كيف يمكن استخدام النظرية بطريقة واحدة. وفي الفصل القادم سوف نطبق نظرية السلعتين على قرارات معينين غير معروفين جيداً (على الأقل بالنسبة للجمهور الأمريكي)، وهما:

١- قرار البولشفيك بقبول معاهدة برست ليتوفسك (Brest - litovsk))، الذي أنهى مشاركة روسيا في الحرب العالمية الأولى.

٢- قرار نيوزلندا بأن تطلب من الولايات المتحدة التحقق من أن القطع البحرية الخاصة بها لا تحمل أسلحةً نوويةً أثناء مرورها بالمياه النيوزيلندية.

كما سنستخدم نظرية السلعتين في تحليل السلوك الدولي للصين منذ ١٩٤٩م بطريقة كمية وبالغة الدقة. ومن ثم، يهدف الفصل القادم، شأن الفصل الحالي، لإيضاح المدى الواسع لإمكانية استخدام نظرية السلعتين.

الهوامش

- (١) فقدت الولايات المتحدة ٤٠٠.٠٠٠ شخص في الحرب، بما يعادل ٢٪ من إجمالي ضحايا الاتحاد السوفيتي.
- (٢) طور مشروع متلازمات الحرب Correlates of War Project مؤشراً للقوة النسبية للدول وهو عبارة عن مقياس مؤلف من ستة من المؤشرات المعبرة عن إمكانات مختلفة. ويوفر سجل الدولة الشامل ما يعتبر بالأساس نسبة الإمكانيات التي تمتلكها داخل النظام الدولي. وطبقاً لهذه

البيانات، وفي عام ١٩٤٦ م امتلكت الولايات المتحدة ٣٥,٤٪ من الإمكانيات العالمية، ولتتمتع بهيمنة أعظم مما كانت لبريطانيا أثناء القرن التاسع عشر. والتي بلغت القيمة الأعلى لها في عام ١٨٥٤ م مسجلةً ٣٢,٣٪. انظر:

- James T. Patterson; *Great Expectations: The United States, 1945-1975*, (Oxford, Oxford University Press, 1996), p 16.

.Thomas Bailey; *A Diplomatic History of the American People*; (New York, Appleton-Century-Crofts, 1964) (٣)

- John Spanier; *American Foreign Policy since World War II*, (Washington, DC, Congressional Quarterly Press, 12th Ed., 1991). And:

- Stephen Ambrose; *Rise to Globalism*, (New York: Penguin Books, 7th Ed, 1993)

(٤) حول "دروس" الحرب العالمية الثانية انظر:

- Edward A. Kolodziej; *The Uncommon Defense and Congress, 1945-1963*, (Columbus, Ohio State University Press, 1966). And:

- Richard E. Neustadt, and Ernest R. May; *Thinking in Time: The Uses of History for Decision Makers*, (New York, Free Press, 1986).

Michael. Roskin; "From Pearl Harbor to Vietnam: Shifting Generational Paradigms and Foreign Policy", *Political Science Quarterly*, (٥)
Vol. 89 (1974), PP. 563-588.

- Ole Holsti, and James Rosenau; *American Leadership in World Affairs*, (Boston, Allen and Unwin, 1984).

- I. M. Destler, Leslie Gelb, and Anthony Lake; *Our Own Worst Enemy: The Unmaking of American Foreign Policy*, (New York, Simon and Schuster, 1984).

- Anna Kasten Nelson; "John Foster Dulles and the Bipartisan Congress", *Political Science Quarterly*, Vol. 102 (1987), PP. 43-64.

- Charles W. Kegley, and Eugene R. Wittkopf; *American Foreign Policy: Pattern and Process*, (New York: St Martin's, 4th Ed., 1991).

ويلاحظ ميلانسون Melanson أنه "منذ أواخر الأربعينيات حتى منتصف الستينيات قدم الرؤساء سياساتٍ خارجيةً تتمتع، وبوضوح، بتأييدٍ جوهري من قِبَل النخبة والجماهير"

Richard Melanson; *Reconstructing Consensus*, (New York, St. Martin's Press, 1991), P. 2.

ولكنه ينبه إلى أن التوافق بين الحزبين كان أمراً مبالغاً فيه. واستنتج أن نيوسادات وماي على سبيل المثال، قد وجدا "توافقاً تاماً قائماً على الجدل الحر والنقد القاسي والالتزام الحزبي بشأن فقدان الصين، والتمركز طويل الأجل للقوات في أوروبا، وقرار وقف إطلاق النار في كوريا، وما إذا كان من الواجب المخاطرة بخوض غمار حرب أخرى من اجل ديين بيان فو Dien Bien Phu، وكوميوي، أو الماتسوس Matsus". انظر:

& P. 29. - Neustadt and May; Op. Cit., PP. 258-59

وقد استنتج ليك ودستلر وجيلب Destler, Gelb, and Lake أن السياسة الخارجية ليست محصنةً إزاء الجدل السياسي: "فقد كانت الحرب الكورية ونخسار النفوذ السوفيتي في أوروبا المقولتين الكبيرتين في حملة آيزنهاور عام ١٩٥٢م... وقد حاول ستيفنسون Stevenson أن يجعل من السياسة الخارجية قضيةً رئيسيةً في حملة ١٩٥٦م، وقد نجح السيد كينيدي في القيام بذلك في عام ١٩٦٠م" ومع ذلك، فقد استنتجوا أنه "على حين أن السياسة كانت دوماً متواجدةً، فإنها كانت تتسم بالاعتدال بفعل التوافق القريب بين النخبة والرأي العام"

- Destler, Gelb, and Lake; Op. Cit., P. 17

ولم تكن "الزعمة الكبيرة نحو المركزية والالتزام بالأغلبية" المسيطرة على السياسة الخارجية الأمريكية والمتطرفين إيديولوجياً قويةً من الناحية السياسية. وقد استطاع ميلانسون Melanson في رؤيته لجدل مرحلة ما بعد الحرب، أن يسجل سبعة جوانب "للتوافق بشأن السياسة" والمتعلقة بـ"مجموعة المكونات الأساسية بشأن طبيعة النظام الدولي، واحتياجات الأمن الأمريكي، والتوجه المناسب للأمم إزاء العالم"

- Malenson; Op. Cit, P. 4

وربما لم ينسحب التوافق بشأن السياسة الخارجية على كل قضية كانت تواجه الولايات المتحدة، ولكنه كان واقعاً. ومن ثم ينصرف تأكيدنا، بالطبع، إلى التفسير التقليدي للسياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب، وبقدر أقل إلى قضية ما إذا كان التوافق المدرك قد وجد بالفعل أم لا.

(٦) لم يكن هناك، بالطبع، إجماعٌ في الرأي بشأن الطبيعة التوسعية للسياسة الخارجية السوفيتية، ولا بشأن دور الإيديولوجية في تحديد =

= أفعال الاتحاد السوفيتي. وقد كانت الجدالات حول هذه النقاط طويلةً ومسهبة. وكمثال على هذه المناقشات انظر:

- Marshall Shulman; *Stalin's Foreign Policy Reappraised*, (New York, Atheneum, Signorino, 1965).
- William Zimmerman; *Soviet Perspectives on International Relations*, (Princeton, Princeton University Press, 1969).
- Charles Gati (Ed.); *Caging the Bear*, (Indianapolis, Bobbs-Merrill, 1974).
- William Taubman; *Stalin's American Policy*, (New York, W. W. Norton, 1982).
- Adam Ulam; *Dangerous Relations*, (New York, Oxford University Press, 1983). And:
- Stephen Cohen; *Sovieticus*, (New York, W. W. Norton, 1985).

- ولناقشة دور الاتحاد السوفيتي في السياسة الخارجية الأمريكية، انظر أيضاً:

- John Lewis Gaddis; *The Long Peace*, (New York, Oxford University Press, 1987)
- Kasten Nelson; Op. Cit.
- Henry A. Kissinger; *Diplomacy*, (New York, Simon and Schuster, 1994). And:
- Martin McCauley; *The Origins of the Cold War, 1941-1948*, (New York, Longman, 2nd Ed., 1995).

(٧) تشمل الأعمال التحذيرية والتمثيلية بشأن موضوع الأسلحة النووية ودورها في السياسة الخارجية الأمريكية:

- Bernard Brodie (Ed.); *The Absolute Weapon*, (New York, Harcourt Brace, 1946).
- Bernard Brodie; *Strategy in the Missile Age*, (Princeton, Princeton University Press, 1959).
- Herman Kahn; *On Thermonuclear War*, (Princeton, Princeton University Press, 1960).
- Glenn H. Snyder; *Deterrence and Defense*, (Princeton, Princeton University Press, 1961).
- Aaron Friedberg; "A History of U.S. Strategic 'Doctrine' 1945 to 1980", *Journal of Strategic Studies*, Vol. 3 (1980), PP. 37-71.
- Michael Mandelbaum; *The Nuclear Revolution*, (New York, Cambridge University Press, 1981).
- Lawrence Freedman; *The Evolution of Nuclear Strategy*, (New York, St. Martins, 1982). And:
- Ruben Jervis; *The Illogic of American Nuclear Strategy*, (Ithaca, Cornell University Press, 1984).
- Ruben Jervis; *The Meaning of the Nuclear Revolution*, (Ithaca, Cornell University Press, 1989).

(٨) Ole Holsti, and James Rosenau; "Vietnam, Consensus and the Belief Systems of American Leaders", *World Politics*, Vol. 32 (1979), PP. 1-56.

- Michael Maggiotton and Eugene Wittkopf; "American Public Attitudes toward Foreign Policy", *International Studies Quarterly*, Vol. 25 (1981), PP. 601-631.

- John Rourke; *Congress and the Presidency in U.S. Foreign Policy Making*, (Boulder, CO: Westview Press, 1983).

- James M. McCormick, and Eugene Wittkopf; "Bipartisanship, Partisanship, and Ideology in Congressional-Executive Foreign Policy Relations, 1947-1988", *Journal of Politics*, Vol. 52 (1990), PP. 1077-1100. And:

- Bruce Jettleson; The Pretty Prudent Public: Post Post-Vietnam American Opinion on the Use of Military Force, *International Studies Quarterly*, Vol. 36 (1992), PP. 49-74.

Destler, Gelb, and Lake; Op. Cit., P. 28.

(٩)

- وبوضوح، يعتقد هؤلاء الباحثون والممارسون البارزون أن التوافق والاستقرار الناتج خلال معظم سنوات الحرب الباردة كان مُفضلاً لعدم الاتساق الذي ينجم عن تسييس السياسة الخارجية.

(١٠) نحن لا نصمم على أن الولايات المتحدة قد اهتمت بالهدفين / السلعتين بشكل متساوٍ طوال فترة ما بعد الحرب؛ كما يفترض التصوير الوارد بالشكل. ومن الممكن أنه طوال الفترة كان لدى الولايات المتحدة تفضيلاً نسبياً أكبر للتغيير، أو للحفاظ، مما صورنا في الشكل. وفي كلتا هاتين الحالتين، سوف تتخذ نقطة التماس بين الخط البياني ومنحنى حد إمكانيات الإنتاج موضعاً مختلفاً في كل مرة، إما إلى أعلى وإلى اليسار لو أن الولايات المتحدة كانت أكثر سعياً للحفاظ على الوضع القائم مما صورناها، وإما إلى أسفل وإلى اليمين لو أن الولايات المتحدة كانت أكثر سعياً للتغيير مما افترضنا. ويمكن أيضاً أن تكون التفضيلات النسبية لهذه السلع قد تغيرت لأن أن تكون قد بقيت ثابتة على حالها كما أوضحنا. وعلى سبيل المثال، قد تؤدي تغييرات في الإدارة، أو التهديد بانهيار اقتصادي حليف وثيق، بالولايات المتحدة أن تؤكد على سلعة على حساب الأخرى لفترة قصيرة من الزمن. وهدفنا أن نعرض التوقعات العامة المستمدة من النظرية التي تحول دون التركيز على بعض الأمور الغربية عن نموذجنا.

(١١) Anthony H. Cordesman; *Trends in U.S. Defense Spending, Procurement, and Readiness*, (Washington, DC, Center for Strategic and International Studies, 1998).

(١٢) يقدم بات ريجان Pat Reagan مقالاً مهماً حول "لعبة الحرب - War Toys" والذي يوفر منهجاً أكاديمياً ممتازاً لقياس أثر زيادة النزعة العسكرية للمجتمع الأمريكي.

Robert D. Schulzinger; *American Diplomacy in the Twentieth Century*, (New York, Oxford University Press, 1984).

(١٣)

- Geir Lundestad; *The American "Empire"*, (Oxford, Oxford University Press, 1990).

- Loch K. Johnson; *America as a World Power*, (New York, McGraw-Hill, 1991).

- Ambrose; Op. Cit.

- .Gabriel Almond; *The American People and Foreign Policy*, (New York, Praeger, 1960) (١٤)
- William Caspary; "The 'Mood Theory: A Study of Public Opinion and Foreign Policy", *American Political Science Review*, Vol. 64 (1970), PP. 536-547.
- Frank Klingberg; *Cyclical Trends in American Foreign Policy Moods*, (New York, University Press of America, 1983).
- Destler, Gelb and Lake; Op. Cit.
- Holsti and Rosenau; Op. Cit.
- Melanson; Op. Cit.
- Paul Kennedy; *The Rise and Pall of Great Powers*, (New York, Random House, 1987). (١٥)
- Warren Cohen; *Cambridge History of American Foreign Relations: American in the Age of Soviet Power 1945-1991*, (Cambridge, Cambridge University Press, Vol. 4, 1993).
- John Franklin Campbell; *The Foreign Affairs Fudge Factory*, (New York, Basic Books, 1971). (١٦)
- Walter Millis; *Arms and the State: Civil-Military Elements in National Policy*, (New York, Twentieth Century Fund, 1958) . (١٧)
- Samuel P. Huntington; *The Common Defense: Strategic Programs in National Politics*, (New York, Columbia University Press, 1961). And:
- Warner R. Schilling, Paul Y. Hammond, and Glenn H. Snyder; *Strategy, Politics, and Defense Budgets*, (New York, Columbia University Press, 1962).
- (١٨) لمناقشة نشاطات وكالة الاستخبارات المركزية CIA ، انظر :
- John Ranelagh; *CIA: A History*, (London, BBC Books, 1992).
- Melvyn Leffler; *A Preponderance of Power*, (Stanford, Stanford University Press, 1992).
- H. W. Brands; *The Devil We Knew: Americans and the Cold War*, (New York, Oxford University Press, 1993).
- Michael Warner (Ed.); *CIA Cold War Records: The CIA under Harry Truman*, (Washington, DC, CIA History Staff, Center for the Study of Intelligence, 1994). And:
- Christopher Andrews; *For the President's Eyes Only: Secret Intelligence and the American Presidency from Washington to Bush*, (New York, Harper Perennial, 1995)
- (١٩) استنتج ليفلر Leffler أن مؤيدي استقلال القوات الجوية قد بدأوا الدفع في سبيل تواجد أمريكي مستمر في غربي المحيط الهادي في مطلع عام ١٩٤٣م. وقد استخدمت الدروس المستفادة من الحربين العالميتين لدعم مقولات استقلال وتقوية القوات الجوية بدرجة كبيرة. انظر :
- Leffler Op. Cit., P. 56
- C. Joseph Bernardo, and Eugene H. Bacon; *American Military Policy*, (Harrisburg, PA, Military Service Publishing, 1955)
- Demetrios Caraley; *The Politics of Military Unification*, (New York, Columbia University Press, 1966). And:
- Harry R. Borowski; *A Hollow Threat: Strategic Air Power and Containment before Korea*, (Westport, CT, Greenwood, 1982).
- وبينما ارتكز عددٌ من الدوافع على الاهتمام بأن السكان المدنيين سيكونون في خطرٍ في الحروب المقبلة ، وقد رأى صناع القرار أيضاً أن القوات الجوية المنتشرة على نطاقٍ واسعٍ تمثل سبيلاً فعالاً لممارسة النفوذ الأمريكي. انظر أيضاً :
- Brodie; Op. Cit. .
- (٢٠) تم توجيه عشرة مليارات دولار تناهز حجم الزيادة السنوية في ميزانية الدفاع الأمريكية خلال ٢٠١٠م ليتم تخصيصها إلى ١٪ زيادة سنوية مفترضة في مخصصات الرعاية الصحية العسكرية لكل شخص وزيادات ثانوية في جوانب أخرى تتعلق بعمليات وزارة الدفاع "البنجاجون" وميزانية الصيانة. انظر :
- Michael E. O'Hanlon; *Defense Policy Choices for the Bush Administration, 2001-2005*, (Washington, DC, Brookings, 2001), P. 16
- J. Bradford De Long, and Barry Eichengreen; *The Marshall Plan: History's Most Successful Structural Adjustment Program*, (٢١)
(Cambridge, MA, National Bureau of Economic Research: Working Paper No. 3899, 1991), PP. 49-50.
- Ibid, P. 54. (٢٢)
- Michael J. Hogan; "European Integration and German Reintegration: Marshall Planners and the Search for Recovery and Security in (٢٣)
Western Europe", In: Charles Maier and Gunter Bischof (Ed.); *The Marshall Plan and Germany*, (New York, Berg, 1991), P. 116
- Michael F Hohan; *The Marshall Plan: America, Britain, and the Reconstruction of Western Europe. 1947-1952*; (Cambridge, Cambridge (٢٤)
University Press, 1987), P. 26
- Ibid; P. 54. (٢٥)

- (٢٦) نحن لا نرغب في تجاهل العلاقة بين خطة مارشال وتشكيل حلف شمال الأطلسي NATO في ١٩٤٩م. فقد ربط كلاهما أوروبا بالولايات المتحدة بشكل وثيق، وساعدا في تحقيق تفضيلات الأخيرة فيما يتصل بالسياسات العامة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية. وقد قدم لاتام Latham 2001 مناقشةً ممتازةً لدور الناتو في إضفاء الطابع المؤسسي على التغييرات المتحققة من خلال خطة مارشال.
- Robert Latham; "Cooperation and Community in Europe: What the Marshall Plan Proposed, NATO Disposed", In: Martin Schain (Ed.); *The Marshall Plan: Fifty Years After*, (New York, Palgrave, 2001), PP. 61-90.
- (٢٧) Matthias Kipping, and Ove Bjarnar (Eds.); *The Americanization of European Business: The Marshall Plan and the Transfer of US Management Models*, (New York, Routledge, 1998).
- (٢٨) لرؤية أقل وردية بشأن نجاح مجتمع الأعمال الأمريكي في إصلاح نظراتهم من الجانب الأوروبي انظر:
- Jacqueline McGlade; "A Single Path for European Recovery? American Business Debates and Conflicts over the Marshall Plan", In: Martin Schain (Ed.); *Marshall Plan: Fifty Years After*, (New York, Palgrave, 2001), PP. 185-204.
- (♦) من الواضح أن المؤلفين يستخدمان مصطلحي النظرية والنموذج بشكل مترادف، وبدون أي تمييز.
- (٢٩) Robert Harkavy E.; *Great Power Competition for Overseas Bases: The Geopolitics of access Diplomacy*, (New York, Pergamon, 1982).
- Lundestad; Op. Cit.
- (٣٠) لمناقشة استخدامات الولايات المتحدة للقوة، انظر:
- Barry Blechman, and Stephen Kaplan; *Force without War*, (Washington, DC, Brookings, 1978)
- (٣١) لم يكن ليفلر يفكر في التغيير والحفاظ على الوضع القائم حينما كتب هذا، وقد يرفض التفرقة التي نرسمها. ويبدو جلياً من هذا الاقتباس، على أي حال، أن التفرقة موجودة. فقد قصد بالسياسة الأمريكية أن تحمي ما كانت تتمتع به بالفعل، وأن تغير أشياء لتصبح أفضل.
- (٣٢) Alexander De Conde; *A History of American Foreign Policy*, (New York, Charles Scribner's Sons, 1963)
- (٣٣) Jack Snyder; *Myths of Empire*, (Ithaca, Cornell University Press, 1991), P. 257
- (٣٤) T. Clifton Morgan, and Glenn Palmer; "Room to Move: Security, Proaction, and Institutions in Foreign-Policy Decision making", In: Randolph Siverson (Ed.); *Strategic Politicians, Institutions, and Foreign Policy*, (Ann Arbor, University of Michigan Press, 1998), PP. 193-220.
- (٣٥) Kennan; *Realities of American Foreign Policy*, Op. Cit.
- Morgenthau; *In Defense of the National Interest*, Op. Cit.
- Morgenthau; "Another 'Great Debate": Op. Cit.
- (٣٦) -Morgenthau; *Vietnam and the United States*, Op. Cit.
- David Myers; *George Kennan and the Dilemmas of U.S. Foreign Policy*, (New York, Oxford University Press, 1988).
- (٣٧) البيانات مأخوذة من البنك الدولي وهي متاحة على:
- www.devdata.worldbank.org/dataonline
- (٣٨) يوضح الفحص الدقيق من خلال المقارنات الثنائية زيادة أكبر: ففي ١٩٨٥م كان الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة أكبر من نظيره الياباني بنسبة ٤٣٪؛ وبحلول عام ٢٠٠٣م كانت هذه النسبة قد بلغت ١٥٢٪. وفي عام ١٩٨٥م كان الناتج المحلي الأمريكي يعادل تقريباً الناتج المحلي المشترك للدولتين التاليتين لها في الترتيب، وبحلول عام ٢٠٠٣م أصبح أكبر من الناتج المحلي المشترك للدول الأربع التالية.
- (٣٩) Daniel Jones, Stuart A. Bremer, and J. David Singer; "Militarized Interstate Disputes. 1816-1992: Rationale, Coding Rules, and Empirical Patterns", *Conflict Management and Peace Science*, Vol. 15 (1996), PP. 163-213.
- Faten Ghosn, Glenn Palmer, and Stuart A. Bremen; "The MID3 Data Set, 1993-2001: Procedures, Coding Rules, and Description", *Conflict Management and Peace Science*, Vol. 21, No. 2 (2004), PP. 133-154.
- (٤٠) شاركت قوات من أستراليا وبولندا أيضاً في الغزو. وقد لعبت القوات البحرية من أستراليا والدنمارك وأسبانيا أدواراً أصغر لدعم العملية.